الفصل الأول

«من الأفضل أن تمشى ببطء إلى الأمام
على أن تمشى مسرعـًا إلى الخلـف»

فولتيـر

obeikandl.com

أحـزان آسـيا

آسـيا هـي أكبر قارات العالم وربمـا أقدمها أيضًا، تضم أممًا وشـعوبًا مختلفة الأعراق متباينـة الأجناس متعددة الثقافات، عليها نزلت الرسـالات السـماوية الروحية وظهرت الحضـارات القديمـة حول أنهارها، فهي إلى حد كبير تعتبـر القارة الأم التى تجمع بين الكورى والسـورى وبين المنغولى واليمنى، إنها القارة التى ظهرت فيها فلسـفات الشرق القديم، كما عرفت الديانات الآسيوية جنبًا إلى جنب مع الديانات الثلاث «الإبراهيمية»، إنها بحق متحف الزمان والمكان، ولقد عشـت سـنوات فى «الهند» حيث تقع شبه القارة فى جنوب آسـيا وتضم من الملل والنحل والطوائف ما يجسـد الشـخصية الآسيوية بحق ويجعلها مادة للتأمل والبحث ثم الإعجاب. أقول ذلك كله بمناسبة ما جرى فى تلك القارة الواسعة، فأحال أجزاء منها إلى حطام وحصد مئات الألوف وشرد الملايين بالزلزال الذى ضرب قاع المحيط حتى جرفت المياه مدنًا وقرى، بل وحركت جزرًا من مواقعها الثابتة، فأصبحت دموع الثكالى وأنّات المشـردين وصراخ الأطفال هى المعزوفة الجديدة فى ربوع تلك القارة العجوز.

إن أحزان آسـيا تعطينا دروسًـا جديدة لشـعوب تحاملت عليها الطبيعة، وكأن الفقر لا يكفيهـا فأضافـت إليه ما فيها، زلازل وعواصف وفيضانـات، فى وقت تئن فيه القارة الإفريقية تحت وطأة الصراعـات العرقية والمجاعات الدورية، ومرض نقص المناعة الذى قوض كيان الأسـرة الإفريقية وضرب السـياحة فى القارة السـمراء، وجعل توأم آسيا وهى القارة الإفريقية مسـرحًا للمآسـى الدائمة والكوارث المسـتمرة والأحزان التى لا تنقطع.. إننا نكتب هذه السـطور لكى نعزز تلك المشـاعر الإنسانية الكاسـحة، التى أبرزها زلزال «تسـونامى» فهزت ضمائر الغرب المتقدم وشدت الأنظار عن مأساة العراق ومحنة فلسطين ومشـكلة «دارفور»، ولعلى أقدم فى هذه المناسبة عددًا من الملاحظات التى تثيرها أحزان الفقراء فى آسيا وغيرها، لعلها تكون بداية جديدة لفهم مختلف لعالم يتغير:

أولاً: لقد آن الأوان لكى تدرك الدول التى تصنع السلاح وتبيعه، والأخرى التى تشتريه وتسـتخدمه أن المليارات التى تنفق سنويًا على التسليح يمكن توجيه جزء منها – ولا أقـول كلها – إلى الأفواه الجائعـة والعيون الدامعة والقلوب المفجوعة فى

الدول المنكوبة، ليس ذلك قولاً «طوباويًّا» ولكنه انعكاس لحقيقة يمكن الإمساك بها والتعويل عليها، فالشعوب تحتاج إلى الجرارات والمدارس والمستشفيات قبل حاجتها للبنادق والمدافع والمدرعات.

ثانيًا: يكفى أن نتأمل المأساة الآسيوية الأخيرة لندرك حجم معاناة الذين لا يملكون فى وقت يسرف فيه من يملكون، إن هذا الخلل فى المجتمع الدولى وغياب التوازن فى العلاقات السائدة، إنما يعكس بالضرورة حالة الأنانية التى تعانى منها الشعوب وتدفع ثمنها الجماهير لأنها تعدم روح التضامن وتنهى معنى التكافل.

ثالثًا: إن منظمات الإغاثة الدولية لا يمكن أن تحقق وحدها الأهداف المطلوبة؛ لأن جهودها موزعة على فقراء العالم من «دكا» فى «بنجلاديش» إلى «دارفور» فى «السودان»، ولا يمكن أن تغطى جهود تلك المنظمات أركان الدنيا الأربعة، لذلك فإن مواجهة الكوارث الدولية أصبحت تستوجب فكرًا جديدًا تسيطر عليه روح استباقية تتقدم الحدث ولا تنتظره، خصوصًا وأن تكنولوجيا العصر قد قدمت إسهامات كبيرة فى ذلك، وقد يكون من المؤلم حقًّا أن النكبات والكوارث تصيب الفقراء أكثر من غيرهم، وتضرب الدول العاجزة قبل الدول القادرة حتى تجتمع على شعوبها كل عناصر الضعف وأبعاد التخلف.

رابعًا: إن القارة الآسيوية فى شرقها وجنوبها – حيث تسيطر «البوذية» و«الكونفشيوسية» و«الهندوكية» وغيرها من الديانات القديمة التى تبدو أقرب إلى الثقافات منها إلى المعتقدات – لا تعرف الصراع بينها وتلتقى عند روح «ميتافيزيقية» فيها قدر كبير من السمو النفسى والزهد المعيشى والتأمل العميق، وهم عندما يواجهون كارثة أو يتعرضون لمحنة فإن أصواتهم تكون غير عالية وتحملهم للآلام يستحق الاحترام، إنها شعوب عرفت الحياة الصعبة من البداية ولم تدللها الطبيعة مثلما فعلت بشعوب غيرها، ولو تأملنا طقوسهم الدينية لوجدنا فيها محاولات دائمة لتطهير النفس وجلد الذات وتعذيب الجسد من أجل تقوية الروح.

خامسًا: إن ما جرى، والذى يعتبر مأساة بجميع المقاييس يجب أن يدفع بالمجتمع الدولى إلى التفكير فى إنشاء هيئة دولية مركزية، تختص بالمآسى الطارئة والكوارث المفاجئة وتحتوى فى إطارها تمثيلاً لكافة المنظمات المعنية الأخرى؛ لأن الكوارث والنكبات متعددة الأبعاد متداخلة الآثار، وهى تحتاج إلى تضافر

الجهود المتصلة بقطاعات الصحة والبيئة وأجهزة الإنقاذ الضخمة والمتقدمة.

إننا لا يمكن أن نقف أمام الكوارث الكبرى عاجزين، بل لابد أن يقترن تطور الإنسانية بتطور ضميرها من ناحية وتطور إمكاناتها من ناحية ثانية؛ لأننا لا يمكن أن نواجه مآسى القرن الواحد والعشرين بأساليب القرن التاسع عشر وأدواته أو حتى ضميره.

.. إن أحزان آسيا لا تبدو بعيدة عن واقعنا العربى، لا لأننا فقط جزء منها – فقد طالت حدود المأساة شواطئ اليمن والصومال – ولكن أيضًا لأننا نقف على البوابة الغربية لتلك القارة العظيمة التى تعتبر أكبر نموذج للتعددية فى تاريخ الإنسانية، وكنت أظنها فرصة مواتية للعرب ليثبتوا للعالم أنهم لا يركزون فقط على مشكلاتهم ولا يشغلون الدنيا بأزماتهم، ولكنهم أيضًا شركاء حقيقيون فى كل ما يجرى فى العالم حولهم، وهذا المنطق يذكرنى بما كانت تعانيه منظمة الوحدة الإفريقية – قبل أن يقوم الاتحاد الإفريقى من اتهامات يوجهها الأفارقة جنوب الصحراء ضد الأفارقة العرب فى شمال القارة، خصوصًا عندما يتحدثون عن تصدير المشكلات إليهم وتوظيف المنظمة لخدمة أغراضهم، فقد كان الصراع العربى الإسرائيلى بندًا دائمًا وضيفًا ثقيلاً على إفريقيا السوداء، مثلما كانت مشكلة الصحراء الغربية أيضًا مصدرًا للخلاف داخل أروقة مؤتمرات القمة الإفريقية فى العاصمة الإثيوبية، حتى أن رئيس زائير الراحل «موبوتو سيسيكو» قد طالب فى مرحلة معينة بإقامة منظمة مستقلة للوحدة الإفريقية جنوب الصحراء، حتى يتخلص الأفارقة من مشكلات الشمال ويصبحوا قادرين على التركيز على مشكلات الدول جنوب الصحراء، وتلك الروح الإفريقية تعكس شعورًا دوليًّا عامًّا يتحدث عن أنانية العرب وإقحامهم لمشكلاتهم على الدنيا كلها، حيث إن قضاياهم ـ مع التسليم بعدالتها ـ تحتل الصدارة فى أجندة المؤتمرات الدولية والمحافل العالمية والاجتماعات الدورية. فإذا تعرض العالم لكارثة مثل ذلك الزلزال الذى ضرب أعماق المحيط، وكبّد دولاً فى شرق وجنوب آسيا خسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات، كان يمكن أن يعطى ذلك الدول العربية – خصوصًا الثرية منها – فرصة لإثبات قدر من التضامن الفعلى ورد الجميل لكثير من الدول التى تعاطفت مع قضايانا واهتمت بمشكلاتنا، وحتى نسكت الدعاوى التى كانت تتردد أحيانًا متهمة العرب بالصياح الدائم والذاتية المفرطة فى التعامل مع المشكلات

الدولية والإقليمية، فالمجتمع الدولى عندما يشعر بمشاركة كل أطرافه يعيد النظر فى كثير من مواقفه، فقصة إنقاذ شاب فلسطينى لزوجين إسرائيليين مثلاً كانت خبرًا يتصدر أخبار الوكالات والصحف والفضائيات.

إننى على قناعة من أن اندماجنا أكثر فى مشكلات المجتمع الدولى وأزمات شعوبه هو أحد مظاهر التحول فى العقل العربى، ويجب ألا نفرق فى ذلك بين أتباع دين وآخر أو المنتمين لثقافات بعينها أو حضارات بذاتها، فالبشرية سواء أمام المحن، وقد يقول قائل ولماذا كل هذا التعاطف إذا كانت المجازر يومية فى «بغداد» وإرهاب الدولة مستمر فى الأراضى الفلسطينية المحتلة؟! لماذا نندفع نحن لنجدة من لا يفعلون شيئًا لنا ولا يقدمون دعمًا لقضيتنا؟! هل دماؤهم أغلى من دمائنا؟! وهل أرواحنا أرخص من أرواحهم؟! إن الإجابة عن مثل هذا السؤال لا تحتاج إلى جهد كبير؛ فنحن نقتحم عصر الشراكة لا بمعانيها السياسية والاقتصادية والثقافية فحسب، ولكن أيضًا بمنطق الروح المشتركة والدوافع الإنسانية الواحدة والقواسم الأخلاقية التى تدفع الجميع نحو مجتمع أفضل وعصر أرقى وحياة جديدة، وأريد أن أذكر هنا أن التشابك الدولى والتداخل العصرى يجعلان من الكوارث الإنسانية همًّا عامًّا وألمًا شاملاً؛ فقد ارتقى ضمير الإنسانية وازدهرت معالم الحس الرفيع أمام المواقف الصعبة والظروف المعقدة، ونحن مطالبون بإثبات الوجود وتأكيد المواقف ودعم الأمم ومساندة الشعوب حتى لا تنتشر أحزان آسيا، وتصبح اكتئابًا متوطنًا يصعب البرء منه، إنها فرصة جديدة لإثبات حسن النية وتأكيد وحدة الجنس البشرى فى ظروف شديدة القسوة بالغة الشدة حزينة الأثر.

□□□

قراءة جديدة فى ملفات قديمة

يثير الوضع العربى الراهن الرغبة فى المقارنة بين ملفاته الرئيسة من خلال قراءة جديدة تضع الأمور فى سياقها التاريخى وتطورها السياسى، والملفات القديمة كثيرة، ولكننا نحاول عبر السطور التالية إعادة قراءة بعض ما فيها قراءة مختلفة استكمالاً لما فعلناه من قبل، ولقد كان الباعث لاختيار هذا الموضوع هو ذلك الحادث المأساوى الذى أودى بحياة أكثر السياسيين اللبنانيين بريقًا، فاغتيال الشيخ «رفيق الحريرى» ورفاقه يفتح ملف لبنان، حيث ما زلنا نتذكر حتى الآن أجواء الحرب الأهلية الدامية التى استمرت لأكثر من خمسة عشر عامًا حافلة بالاغتيالات والانتهاكات والجرائم العشوائية، وكأن لبنان قد أصبح هو المسرح الشرق أوسطى.. لكل تناقضات المنطقة وصراعاتها المختلفة، وسوف نتناول الآن الملف اللبنانى والملف الفلسطينى والملف العراقى ثم الملف السودانى.

الملف اللبنانى

سوف تظل ألغاز الحرب الأهلية اللبنانية مطروحة باعتبارها واحدة من «تراجيديا» لبنان، ذلك البلد الرائع الذى لا يراد له أن ينعم بشخصيته المتميزة وإمكاناته الطبيعية وثقافته المعروفة، فتلك الحرب التى حصدت الآلاف من اللبنانيين وأدت إلى هجرة آلاف أخرى إلى الخارج، هى حرب تداخلت فيها العوامل الطائفية والدوافع السياسية والظروف الاقتصادية حتى حصدت أرواح عدد كبير من الساسة اللبنانيين منهم رئيسان للجمهورية ورئيس للحكومة وعدد من قيادات الأحزاب بالإضافة إلى بعض رجال الدين، ولقد كانت تلك الحرب انعكاسًا طبيعيًّا للصراع العربى الإسرائيلى، أو لعلها كانت أيضًا نوعًا من تصفية الحسابات بين القوى المتعددة فى الشرق الأوسط، ولم تكن فقط مجرد مواجهة عسكرية بقدر ما كانت مواجهة بين قوى اجتماعية وطوائف دينية وصلت فيها ذروة المأساة حد القتل وفقًا للهوية، وفى تلك الأيام السود من تاريخ «لبنان» المغلوب على أمره كنا نسمع من الأخبار ما يشيب له الولدان ويندهش له الناس، وما زلنا نتذكر «حرب الفنادق» و«خطوط التماس» والصدام بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية، ولعل الشىء المثير للانتباه هو أن الكثيرين قد قتلوا بسلاح الغدر برغم انتماءاتهم المختلفة،

ومع ذلك لم يشهد لبنان ظاهرة الحزن العام والفجيعة الكاملة مثل تلك التى شهدها باغتيال «رفيق الحريرى»؛ ربما لأن الشهداء الذين سبقوه قد لقوا حتفهم فى غمار الحرب الأهلية، أما هو فقد جرى اغتياله فى ظل قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٩) وتصاعد المعارضة للوجود السورى فى لبنان تحت ظروف شديدة الحساسية بالغة التعقيد، والكل يعلم أن «الحريرى» قد عارض القرار السورى بالتمديد للرئيس اللبنانى «إميل لحود»، ولكن معارضته وقفت عند حدود معينة لم يتجاوزها حفاظًا على علاقته الوثيقة بالدولة السورية، وهو الرجل الذى حافظ فى حياته السياسية – بعقلية رجل الأعمال – على علاقات متوازنة مع كل من سوريا والمملكة العربية السعودية ومصر بل وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، ومن هذه النقطة بالذات تبدو صعوبة التعرف على قاتليه الحقيقيين، وإن كنت أظن شخصيًّا أنه الإرهاب الأسود اللامنتمى لدولة بعينها، والذى كان هدفه ليس اغتيال «الحريرى» الشخص بقدر ما هو اغتيال لبنان الإعمار والاستقرار والأمن، والإساءة إلى علاقته بسوريا وإعطاء ذريعة لمزيد من الضغط عليها فى ظل الولاية الثانية للرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش».

الملف الفلسطينى

بينما دخل الملف الفلسطينى مرحلة انفراج ظاهرى بعد «قمة شرم الشيخ»، فإذا المنطقة تتجه إلى التوتر من جديد عندما فوجئت الساحة اللبنانية باغتيال الرئيس «الحريرى»، وكأنه لم يكن من المقبول أن تهدأ المنطقة ولو إلى حين؛ إذ إن ما يجرى حاليًا على الساحة الفلسطينية يبدو أقرب إلى حالة الترقب والتوقع المتبادل بين الطرفين؛ لأن إسرائيل برعت تاريخيًّا فى التلاعب بارتباطاتها وانتهاك سيادة غيرها والعبث بحقوق سواها، ولقد بدا ذلك جليًّا فى مسألة إطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين، حيث ركزت الحكومة الإسرائيلية على أصحاب الاتهامات الصغيرة والتجاوزات المحدودة ولم تتطرق إلى الفدائيين الحقيقيين، والمهم فى النهاية لدى إسرائيل أن من تطلق سراحهم يقفون فى طابور طويل تحت لافتة «المسجونين الفلسطينيين»، وهذه هى إسرائيل دائمًا؛ المراوغة والمماطلة وتغيير المواقف وقلب الحقائق، وقد كان الرئيس الفلسطينى «أبو مازن» ممسكًا بالخيوط بطريقة أفضل أحيانًا من ذى قبل، ولكن الإسرائيليين لم يساعدوه حتى الآن بالقدر الكافى، ويبقى على الإدارة الأمريكية أن تلتزم بما وعدت به فى فترتها الأولى

وما رددته فى الشهور الأخيرة قبل الانتخابات الأمريكية وبعدها، وتبقى أدوار عربية أخرى فى مقدمتها الدور المصرى، وهى تحاول جمع الكلمة الفلسطينية وإلزام الإسرائيليين بموقف واضح خصوصًا ونحن على أعتاب قمة عربية قادمة ينبغى أن يرتفع فيها صوت جديد، قومى التوجه عربى النبرة واقعى النظرة يحتفظ بالثوابت، ولكنه يخاطب العالم بلغة جديدة، مفرداتها معطيات العصر والتحولات التى جرت على المجتمع الدولى فى السنوات الأخيرة.. تبقى فى نهاية الملف الفلسطينى نقطة شديدة الأهمية، ونعنى بها الواقع الاقتصادى لحياة الفلسطينيين والظروف الصعبة التى يعيشونها على نحو يجعل من التلازم بين التسوية السياسية والتحسن الاقتصادى أمرًا مهمًّا فى حياة ذلك الشعب المناضل، الذى دفع ثمنًا غاليًا لحريته وكرامته واستقلاله الذى ما زال يناضل من أجله.

الملف العراقى

إن النفق المظلم الطويل الذى دخله الشعب العراقى منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية حتى اليوم، قد جعل معاناته المتزايدة على امتداد ما هو أكثر من ربع قرن مدعاة للأسف والقلق وهو يرضخ تحت الاحتلال الأمريكى كثمن باهظ للخلاص من الحكم الديكتاتورى، وكأن الخيار الأعمى أمامه هو إما الديكتاتورية الداخلية وإما الاحتلال الأجنبى. حتى أصبحت بلاد الرافدين مركز جاذبية للعنف العشوائى والقتل الجماعى؛ إذ غاب الأمن وعمت الفوضى وانعدمت الخدمات، وتوقفت الحياة اللازمة لشعب فى قيمة الشعب العراقى وتاريخه العريق وأمجاده المعروفة، خصوصًا وأنه شعب أبىّ شديد المراس صعب القياد، وقد جرت الانتخابات محققة بعض النجاح النسبى، ولكن غياب عنصر من العناصر الأساسية للشعب العراقى عن تلك الانتخابات قد قلل بالضرورة من قيمتها وحد من فاعليتها؛ لأن خبرة القوى المتحكمة فى العراق اليوم هى خبرة لا تضع فى اعتبارها تاريخه العربى وشخصيته القومية، ولكنها تركز فقط على الفروق المذهبية والاختلافات الدينية والأصول العرقية، وهى أمور يمكن أن تطيح بوحدة العراق ناهيك عن عروبته، وسوف نظل نتطلع مع العراقيين إلى يوم قريب تعود فيه إليهم مقاليد أمورهم، وترتفع رايات العراق الديمقراطى الحر العربى الانتماء المتحد الكيانات كما كان دائمًا عبر تاريخه الطويل.

الملف السودانى

يجب أن نعترف نحن العرب أننا لم نعط مشكلات السودان حجمها الطبيعى على امتداد العقود الماضية، مع أن السودان يمثل واحدًا من أهم الدول العربية لأنه يقف على بوابة الاتصال العربى الإفريقى، فضلاً عن ضخامة مساحته ووفرة موارده الطبيعية، وقد ظل السودان مرتبطًا بمصر حتى استقلاله فى أول يناير (كانون ثان) ١٩٥٦م، ومنذ ذلك الحين والعلاقات المصرية السودانية فى صعود وهبوط أو هى موسمية الاتجاه، مثل الأمطار الموسمية التى تهطل على الهضبة فينبع منها النهر الخالد الذى ترتبط بحوضه عشر دول إفريقية تقريبًا، ولقد عانى السودان كثيرًا من ظروفه الاقتصادية ووحدته السكانية وسلامته الإقليمية، ولكنه ظل متماسكًا برغم المؤامرات والمشكلات والأزمات، وما كاد فصل الصراع الدامى فى الحرب الدائرة بين شماله وجنوبه يأخذ طريقه إلى الحل ولو جزئيًّا، إلا وتفجرت فى غربه مشكلة من نوع جديد تتمثل فى صراع عرقى بين القبائل السودانية من أصول عربية والقبائل السودانية من أصول إفريقية، وبرغم أن النوعين من القبائل ينتميان إلى ديانة واحدة هى الإسلام، فقد كانت الخلافات بينهما دائمة؛ لأن «القبائل الرعوية» كانت فى صراع دائم مع «القبائل الزراعية»، وعندما تفجرت المشكلة بصورتها الحالية تحركت جهات دولية عديدة للإمساك بهذا الملف وظهرت شهوة التدخل الأجنبى بشكل غير مسبوق، ومع ذلك كان الحضور العربى محدودًا ولم يتجاوز بعض محاولات التدخل من جامعة الدول العربية، فضلاً عن الدورين المصرى والليبى فى هذا السياق، ولو أننا – نحن العرب – أوْلينا مشكلات السودان ما تستحقه من اهتمام لما تعرض لما يعانيه الآن، فلقد قصرنا فى إعمار الجنوب حتى طالب بالانفصال، وتقاعسنا أمام مشكلات الغرب حتى جرى تدويلها، وكأنما نسينا أن ثلثى العرب يعيشون فى القارة الإفريقية.. تلك رؤيتنا العابرة لذلك الملف الشائك الذى يحتاج إلى رؤية عربية واعية تدرك مكامن الخطر وتعرف مصادر الداء الذى أصابنا جميعًا فى السنوات الأخيرة.

.. هذه قراءة سريعة فى ملفات قديمة قصدنا بها أن نركز على الملفات الأربعة التى أصبحت تسيطر على الساحة العربية وتحتل مساحة من العقل القومى، لعلها تكون مجدية فى هذه الظروف الصعبة، أو لعلها أقرب إلى عملية المسح السياسى للواقع القومى، الذى يتأرجح صعودًا وهبوطًا بين الاستقرار والاضطراب، بين العنف والتهدئة، بين الماضى والمستقبل.. إننا نحتاج بحق إلى قراءة جديدة لكل ملفاتنا القديمة.

تفكير سليم أم جدل عقيم!

ثار جدل واسع على امتداد خريطة الوطن العربى بين المثقفين والأكاديميين والسياسيين حول مفهوم الإصلاح، وبرزت قضية أحسب أنها تحتاج إلى دراسة واعية تخرج على نطاق المألوف وتبتعد عن التصريحات المكررة، لكى تقدم لنا رؤية واضحة لهذه المسألة الحيوية التى ترتبط بالنظم السياسية والظروف الحياتية فى المنطقة العربية، إن الكل تقريبًا يردد شعارًا يحتاج إلى مراجعة، وهو الذى يقول إن الإصلاح شأن داخلى وأنه لا علاقة للآخر بما يدور على أرضنا وما يجرى فيها، وهنا نتقدم للقارئ بالملاحظات العشر التالية:

أولاً: إننا نحن العرب لم نفطن مبكرًا للفلسفة التى اختفت وراء فكر العولمة والتى ظهرت إرهاصاتها مع انتهاء الحرب الباردة وسقوط النظام الاجتماعى الذى صنعته الأيديولوجية الماركسية، فقد بدأت عملية انصهار جديدة فى اتجاه عالم مختلف تختفى منه الحواجز وتتلاشى فيه الحدود، ويصبح قرية كونية واحدة تتبادل أطرافها التأثير والتأثر؛ أى إن العزلة أصبحت مستحيلة، كما أن الانفتاح أضحى هو أسلوب العصر فى العلاقات الدولية مهما تعددت أطرافها، ولست أشك لحظة فى أن من تحدثوا عن فكر العولمة إنما كانوا يقصدون به فى الحقيقة فكر الهيمنة تحت مسميات جديدة وأفكار براقة وعبارات جذابة.

ثانيًا: إن الحديث المتناقض الذى أفرزته الثقافة السياسية الغربية فى أعقاب ميلاد فكر العولمة والذى أعنى به ما يسمى بنظرية صراع الحضارات، قد تحول إلى سيف مسلط تملكه الثقافة الغربية وتوزع من خلاله الاتهامات على حضارات الشرق، خصوصًا الحضارة العربية الإسلامية، وهو الأمر الذى أصبح مبررًا لموجات الإرهاب المتلاحقة والتى تهدد بدورها السلم والأمن الدوليين بشكل غير مسبوق، لهذا فإننا نظن أن الأسس الفلسفية للسياسات الخارجية خصوصًا للولايات المتحدة الأمريكية تحتوى على تصور جديد يرى أن الأمن القومى لا يرتبط بحدود الدولة ولكنه يوجد فى كل مكان على خريطة المعمورة، كما أنه لا يمكن وضع حواجز مانعة تحول دون انتقال عدوى التخلف السياسى والفساد الاقتصادى والتطرف الدينى، ومن هنا نشأت فكرة الإصلاح الشامل خصوصًا فى بعض المناطق المؤهلة لذلك.

ثـالـثًا: إن هناك نظريتين لتفسـير الإرهاب الدولى كظاهرة، تشـير الأولى إلى أن البيئة الحاضنة له تتشـكل مـن ذلك المناخ الذى صنعته الأنظمـة «الأوتوقراطية» فى الشـرق الأوسـط، وما تحمله من أسـباب الفسـاد ومظاهر الديكتاتورية وغياب التمثيل الحقيقى للقوى السياسية فى الشارع، ولا شك أن ذلك التفسير الأمريكى يلقى بالمسـئولية كاملة على دول العالمين العربى والإسلامى، وينطلق من ذلك إلى المطالبة بالإصلاح باعتباره هدفًا مشتركًا لأن النتيجة يتحملها الجميع بغير اسـتثناء، وفى مقابل ذلك ـ وعلى الجانب الآخر ـ يرى حكام المنطقة العربية الإسلامية ومن يتحدثون باسمهم أن مصدر الإرهاب إنما يأتى من سياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين مع الدعم الأمريكى المطلق للسياسـة الإسرائيلية على حسـاب العرب والفلسـطينيين، فضلاً عن غياب العدالة فى العلاقات الدولية المعاصرة، ونحن نعتقد أن المجموعتين من الأسـباب تنهضان كتفسـير متكامل للظاهـرة الإرهابية، لذلك فإن الذى يطالبنا بالإصلاح الداخلى يتعين عليه أيضًا أن يحقق العدالة فى العلاقات الخارجية وهو ما لم يحدث حتى الآن.

رابـعـًا: إن الحادث المشئوم فى الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م قد أعطى مبررًا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كى ينقبوا فى الضمير العربى والإسـلامى ويفتشـوا فى خريطته بحثًا عن مبـررات للتدخل تحت مظلـة القانون الدولى الإنسـانى تـارة وبدعوى مكافحـة الإرهاب تارة أخرى، كمـا تولدت عن ذلك الحـادث المشـئوم أيضًا أجندات عديـدة ترتب المصالح وتـوزع مناطق النفوذ وتسعى لحل المشكلات وفقًا لفلسفة القوة دون النظر لاعتبارات العدالة والشرعية والتكافؤ.

خامسًـا: إن الجـدل الذى يحتل مسـاحة كبيرة فـى العقل العربى والمسـلم حول قضية الإصلاح يجب أن يطرح ـ بأمانة وفى صدق مع النفس ـ السـؤال الصحيح، وهو هل نحن محتاجون إلى إصلاح عاجل أم أن ما تتحدث عنه «واشنطن» هو ادعاء يخفى وراءه أهدافًا أخرى، أو هو كالحق الذى يراد به باطل؟! وهنا تكون الإجابة الفورية، نعم.. نحن محتاجون إلى إصلاح شـامل يقوم على أسـس مدروسة ويتم وفقًـا لرؤية متكاملـة، وليس يعنى وجود من يدعون من الخارج إلى الإصلاح أننا

لســنا فى حاجة إليه، فالإصلاح كان ولا يزال وسوف يظل مطلبًا قوميًّا يلح على العقل العربى منذ عقود مضت.

ســادسًا: إن الخلاف الحقيقى لا يكمن فى ضرورة الإصلاح من عدمه ولكن فى الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتحاول بها أن تربط بين الإصلاح كهدف وطنى لشــعوب المنطقة وبين الإصلاح كمبرر للتدخل وتوجيه السياســات وفرض التوجهات، لذلك فنحن نرى أن الجدل حول قضية الإصلاح لا يجد مبرره إلا فى مســألة الضغط الخارجى وليس فى أن تكون هناك مطالبات به داخلية وخارجية داخل إطار إنسانى متوازن ليست له أجندة خبيثة.

ســابعًا: إن اســتقراء تاريخ المنطقة العربية يؤكد أن موجات الإصــلاح التى وفدت علينا فــى القرنين الماضيين قد ارتبطت بالتشــابك بيننا وبين الغــرب، ولم تكن أبدًا حركة نهضوية معزولة عن القوى الأخرى بشرط المحافظة على الاستقلال الوطنى والهوية القومية، وتبدو دلالة هذا الأمر فى تأكيد معنى لا نرى خلافًا عليه؛ وهو أن الإصلاح عملية واعية تهدف إلى الارتقاء بالإنسان وتواجه التحديات المحيطة بــه، ولذلك فإنه مع اعترافنا بــأن الإصلاح يتأثر بالظــروف الداخلية والميراث التاريخى، إلا إنه توجد قواسم مشتركة للعملية الإصلاحية فى كل زمان ومكان، وهى تســتند إلى المطالب الرئيسة لإنسان العصر بدءًا من التعليم والصحة وصولاً إلى ثقافة المجتمع.

ثامنــًا: إن الإرث الإنسانى يعبر عن مخزون حضارى مشترك شاركت فيه ثقافات الإنسان المختلفة وأسهمت فى تشكيله رقائق حضارية على مر العصور، وبالتالى فإن عملية الإصلاح ليســت ابنة شرعية لحضارة بعينها أو ديانة بذاتها ولكنها ملك للجميع باعتبارها نتيجة لمحصلة التفاعلات الإنسانية والثقافية بين الأمم والشعوب.

تاســعًا: ينبغى أن نــدرك البعد السياســى لعملية الإصلاح، فالإصلاح ليــس مجرد تقدم تكنولوجى أو تفوق صناعى أو تنمية اقتصادية ناجحة ولكنه بالدرجة الأولى تعبير عن رؤية واسعة تمضى على جبهة عريضة من التغيير وفقًا لمشروع مدروس ومتفق عليــه، لذلك فــإن البداية تكون من الرأس مالكة الإرادة فــى التغيير، فالإصلاح السياســى والدســتورى هو المقدمة الأساســية للتحول وبدونه تصبح الإصلاحات الأخرى عمليات ترقيع مؤقتة لا تدوم ولا تستمر.

عاشرًا: إن الحوار الذى يدور فى المجتمعات العربية حول قضية الإصلاح يبدو فى نظرى مضيعة للوقت ومحاولة للهروب من الحقيقة، فالمطلوب هو التفكير الجاد فى إصلاح مدروس لا يكتفى بالحديث عنه وترديد الشعارات حوله وإثارة المعارك على الطريق إليه، فالعبرة بالبداية والخطوات الصحيحة الأولى تنطلق عبر مسار طويل تبدو نهايته واضحة لأصحاب الخيال الوطنى والرؤية القومية.

.. هذه ملاحظات عشر أردنا بها ومنها أن ندلل على أن الجدل الذى يستهلك وقتنا وجهدنا فى هذه المرحلة يجب أن يكون تكريسًا للعمل من أجل الإصلاح والاستغراق فيه بدلاً من الاكتفاء بالشعارات النقدية والآراء السطحية، ولندرك جميعًا أن العالم قد أصبح بالفعل وحدة لا تتجزأ برغم الصراعات والنزاعات والأطماع، وسوف تظل المناطق الفقيرة والتى لا تعرف الديمقراطية والتنمية فى آن واحد محتاجة إلى عملية إيقاظ لا مناص منها، ولعلنا نتذكر الآن تجربة «محمد مهاتير» فى «ماليزيا» عندما حصل على أول قرض من اليابان، فقد سأل المسئولين فى «طوكيو»: هل من صالحهم أن تعيش دولة جارة فى فقر وتخلف أم الأفضل أن تعمل لكى تتقدم؟ ولقد كانت نقطة انطلاق «مهاتير» درسًا للدول النامية حتى يدركوا أن هناك نوعًا من المسئولية الجماعية فى عالمنا المعاصر تجعل من مكافحة الفقر ومقاومة التخلف هدفًا رئيسًا لا يعلوه هدف آخر.

.. ولماذا نذهب بعيدًا إلى شرق آسيا؟! فالتجربة المصرية فى التحديث التى بدأها «محمد على» منذ قرنين تؤكد أنها لم تكن بعيدة عن القوى المتقدمة فى عصره بل وتشابكت مع الغرب من خلال البعثات التعليمية والاكتشافات العلمية، حيث تبادلت التأثير والتأثر مع عدد من الدول الأوربية حتى تحقق ميلاد التنوير على أيدى من عاشوا فى الغرب أو احتكوا بدولة مثل فرنسا، ومن أمثلتهم الإمامان «رفاعة رافع الطهطاوى» و«محمد عبده»، بل إن هناك من يرى أن مدافع «نابليون» فى حملته الفرنسية على مصر هى التى أيقظت الروح الوطنية وبعثت المشاعر القومية حتى كان ميلاد الدولة الحديثة.

.. خلاصة ما أريد أن أذهب إليه هو أن علينا أن نحزم أمرنا وأن نتجه إلى عملية الإصلاح بوعى وصدق، مؤمنين بأنه لن يتحقق إلا بوجود إصلاحيين حقيقيين يؤمنون بما يفعلون ويدركون أن التفكير السليم أجدى من الجدل العقيم.

هل هناك اختيار بين الاستقرار أو الحرية؟

فـى واحد من تصريحاتها – والـذى كررته فى محاضرتها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ٢٠٠٦م – تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية السـابقة «كوندليزا رايس» عن مسـألة تتجاوز فى أهميتها كل ما قالته عن الشرق الأوسط قبل ذلك الحديث وبعده، لقد ذكرت أن الأنظمة فى الشرق الأوسط قد اختارت الاستقرار بديلاً للحرية، وكانت النتيجة أن شعوبها لـم تعرف الاثنين معًا، فلا حرية لديها ولا اسـتقرار أيضًا، وفى ظنى أن هذه المقولة هى من أعقل الأطروحات التى تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية فى السنوات الأخيرة، فشـعوب المنطقة العربية تحديـدًا عانت كثيرًا من غيبة الحرية كثمن للاسـتقرار، وكلما تحركت تلك الشـعوب – شـأن غيرها من شـعوب الدنيا – قيل لها دائمًا: إن الاستقرار أجدى وأنفع، وإن اسـتقرارًا دائمًا بحرية منقوصـة أفضل من حرية تعانى من الإضرابات والاعتصامـات والمظاهـرات وغيرها من لـوازم الحريات! والأمر فى تصـورى يحتاج إلى الطواف حول النقاط التالية:

أولاً: إن الصراع العربى الإسـرائيلى قد أعطى دائمًا مسـوغًا جاهزًا للأنظمة العربية كى تقهر شـعوبها إن أرادت وأن تقمع صوتها متى شـاءت، والمبرر واضح ومباشـر وبسـيط «فلا صوت يعلـو على صوت المعركة» أحيانًا، و«الاسـتقرار مطلب أولى بالرعايـة» أحيانًا أخرى، وهكذا اندمج الحلم العربى فى دائرة الصراع وتعذر على المواطن أن يستمتع بحريته أو يباهى بكرامته أو يطالب بحقوقه.

ثانيًـا: إن شـرعية النظـم العربية بدت دائمًا مسـتمدة من سـطوة القوة وليسـت نتيجة للديمقراطيـة، فتعودنا فى العالم العربى على الحـزب الواحد إن وجد، والحاكم الواحد وهو موجود دائمًا، وتحولت حياتنا إلى ما يشبه حالة الفصام فى الشخصية التى تجعلنا نتحدث عن شـعبية بعض النظم عندما نشـير إليها علانية بينما هى تفتقر إلى ذلك بالكامل فى الشارع السياسى.

ثالثًـا: إن الدولة «الأوتوقراطية» ذات الطبيعة السلطوية قد جعلت الواقع فى الدول العربية مزيجًا – لا يختلف عليه اثنان – من نزعتى القمع والقهر معًا، بدعوى أن الحرية

ليست سبيلاً للاستقرار الذى يجب أن نسعى إليه بأى ثمن وتحت أى ظرف من الظروف.

رابعـًا: إن طبيعة الدولة البوليسية فى عالمنا العربى جعلت الحلول الأمنية مفضلة لدى النظم القائمة فتوقفنا عن العمل السياسى الذى حل محله النشاط الأمنى، وهو بطبيعته غاشم مسيطر لا رؤية له، لهذا فإن غياب الرؤية قد جاء أساسًا من اعتماد الحلول الأمنية على حساب الحلول السياسية؛ على اعتبار أن الأمن أقصر طريق للاستقرار الظاهرى وأسرع تحقيقًا للضغوط المطلوبة على قوى الشارع إذا تحركت.

خامسًا: إن هناك خلطًا لا يخفى على أحد بين حالتى الاستقرار والسكون، فلقد توهمنا فى العالم العربى أن السكون يعنى الاستقرار، بينما الأمر ليس كذلك على الإطلاق فالسكون حالة «إستاتيكية» فيها جمود يؤدى إلى ترهل النظم، بينما الاستقرار حالة أخرى تتميز بتوازن القوى وسلامة الوجدان وقدرة الجماهير على التعبير عن آرائها والتصرف وفقًا لمعتقداتها، فسياسة التصفيات والأساليب القمعية يمكن أن تؤدى إلى السكون، ولكن الاستقرار لا يتحقق إلا بالقدرة على ملكية عوامل أساسية فى مقدمتها الديمقراطية الحقيقية والمشاركة السياسية الكاملة والوعى الوطنى المستنير.

.. هذه ملاحظات أثارتها كلمات السيدة «كوندليزا رايس»، والتى لا نظن أنها كانت تعنى بها كل هذه المعانى التى قدمناها، ولكن لأنه حديث ذو شجون فإننا ننظر إلى ذلك التصريح بكثير من التقدير ونراه واحدًا من أصدق التعبيرات الأمريكية عن واقع الشرق الأوسط، وقد يقول قائل: ولِمَ هذا التحليل المتشائم وفى العالم العربى نماذج ديمقراطية تبدو كالجزر المعزولة التى لا يتركها أحد على حالها، بل هى تعانى من كل المتاعب والمشكلات التى تأتيها من خارجها وليس بالضرورة من داخلها، ولعل النموذج اللبنانى يشكل جزءًا من هذا الفهم؟! وإذا تأملنا كثيرًا من النظم بعيدًا عن العالم العربى فسوف يدهشنا وجود كثير منها خارج الإطار الذى نتحدث عنه، فما أكثر النظم الشمولية التى قهرت الإنسان وقمعت التنظيمات السياسية وحافظت على استقرار شكلى هو فى جوهره سكون صامت يخفى النار تحت الرماد، ومع ذلك قبلته الشعوب وراهنت عليه باعتباره

يمثل فى الظاهر حالة استقرار قد تدوم، بينما واقع الأمر يشير إلى غير ذلك، ولعل الكتلة الشرقية فى ظل النظام الشيوعى هى خير دليل على ما نقول؛ إذ لم يتحقق فيها ما كانت تسعى إليه تلك الدول وما كانت تحرص عليه أنظمتها، وفى اللحظة المناسبة انتهى الأمر إلى فراغ حقيقى، لذلك فإننا نعتقد أن الذين قايضوا الاستقرار الوهمى بالحرية السياسية إنما سقطوا فى الاختبار الحقيقى الذى واجهته الأنظمة المعاصرة، وإذا قرأنا تصريح السيدة «رايس» مرة أخرى فإننا ننظر إليه فى إطار يقوم على منظور الإصلاح الذى تراه الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المنطقة من العالم، ولنا على ذلك تعليق فى النقاط التالية:

- إن العقلية الأمريكية سواء على المستويين الدبلوماسى أو الإعلامى تتحدث عن الشرق الأوسط ككتلة واحدة وهو أمر لا نتفق معها فيه، بل إننا نرى المنطقة من منظور آخر يقوم على منطق السرعات المتفاوتة أخذًا فى الاعتبار أن درجة الاستقرار ومستوى الحرية لا يمثلان معًا نسقًا واحدًا بين الدول العربية، ولذلك فإن عمومية الحديث تجعله يفتقر إلى المصداقية ويصم كل الأنظمة بالصفات نفسها.
- إن حديث وزيرة الخارجية الأمريكية ليس خالصًا لوجه الله والعروبة، ولكنه - شأن غيره من الأحاديث الأمريكية فى السنوات الأخيرة - يأتى نتيجة أحداث سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، ولا يعبر عن الحرص على الإصلاح فى المنطقة بقدر حرصه على المصالح الأمريكية فيها، والرغبة فى التخلص من بعض الأنظمة وإحلال نظم أخرى محلها، تكون أكثر ولاءً لـ «واشنطن» بغض النظر عن درجة ديمقراطيتها.
- إن الجانب الإيجابى فى تصريح السيدة «رايس» يكمن فى صدقها عندما تشير إلى أهمية الاستقرار فى المنطقة بالنسبة لبلادها برغم أن الشعوب قد دفعت الثمن الباهظ لذلك، متمثلاً فى القدر الكبير من سلطوية الأنظمة الفردية واستخدامها المفهوم المغلوط للاستقرار فى خدمة سياسات القهر والقمع والتسلط.
- دعونا نعترف فى شجاعة بوجود الدورة الشريرة للحياة السياسية فى المنطقة العربية، وهى التى بدأت بالاستعمار ثم انتقلت إلى مرحلة الاستبداد ليعود الاستعمار من جديد، فلقد ملأت الأنظمة العربية الدنيا صخبًا وضجيجًا تحت مظلة مقاومة الاستعمار وتصفية وجوده فى دولها، بينما مارست فى الوقت ذاته أبشع أساليب القهر وأشد أنواع الدكتاتوريات وطأة واستبدادًا، وهو الأمر الذى أدى إلى شيوع الإرهاب وانتشار

العنف والذى استدعى بدوره الاستعمار من جديد، وجاء بالوجود الأجنبى إلى المنطقة مثلما حدث فى العراق، ولذلك فإن الدول العربية عانت معاناة مزدوجة من الاستعمار والاستبداد معًا، وهما اللذان تعاقبا على شعوبها فى العقود الأخيرة.

- إن تصريح السيدة «رايس» يحاول أن يبشر بمرحلة جديدة لا تقايض فيها الدول العربية استقرارها بحريتها، بل هى تطلب الاثنين معًا وتسعى لهما فى آن واحد، ولا تفرق بينهما ما دام الأمر متصلاً بقدرتها على اللحاق بركب التطور والمضى نحو الإصلاح الحقيقى، وليس مجرد الإصلاح الشكلى الذى ينطلق أحيانًا من الولاء لـ «واشنطن» ومحاولة إرضائها.

.. إن تصريح السيدة «كوندليزا رايس» عن أن الشعوب العربية قد دفعت حريتها الحقيقية ثمنًا لاستقرارها الزائف، هو تصريح يستحق العناية ويستوجب الدراسة ويلفت الانتباه؛ لأنه يعنى قبل كل شىء أن الشعوب العربية قد دفعت الثمن الفادح فى كل المراحل سواء أكان ذلك للاستعمار الأجنبى أم الاستبداد الداخلى، وأظن أن الشعب العراقى يمثل النموذج الأوضح لهذه الدائرة الشريرة، فيا ليت السيدة «رايس» تلتفت إلى هذه الحقيقة وتدرك أن الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة هو جزء من تلك الدائرة الضيقة التى أحدقت بالدول العربية على امتداد السنوات الأخيرة، ليتها تدرك أيضًا أن تصريحها – برغم مصداقيته الاستثنائية – يثير الشجون ويذكر بالأوجاع ويفتح بابًا يصعب إغلاقه، بقيت نقطة أخيرة أثرتها فى سؤالى لها أثناء محاضرتها فى قاعة «إيوارت» بالقاهرة خلال زيارتها للمنطقة عام ٢٠٠٦م، لقد قلت لها إن الصراع العربى الإسرائيلى كان هو المبرر الذى استخدمته بعض النظم العربية للعصف بالحرية ووأد الديمقراطية، بدعوى الحفاظ على الاستقرار واستمرار الأوضاع على ما هى عليه.. فكان ردها إيجابيًا، كما أكدت على حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تحريك التسوية السلمية وقيام الدولة الفلسطينية، وقلت فى نفسى ليتها تكون صادقة النية فالإصلاح الداخلى مرتبط بالسلام الخارجى.

❑❑❑

الأسف الغربى الجديد على انهيار الإمبراطورية العثمانية

رددت بعض الكتابات الغربية مؤخرًا أفكارًا تتصلْ بالنتائج الحالية للمواجهة الظاهرية بين العالمين العربى والإسلامى فى جانب، والعالم الغربى المسيحى اليهودى فى جانب آخر، وركز أصحاب هذه الكتابات ـ فى سياق مراجعتهم لنظرية صراع الحضارات لـ «صمويل هنتنجتون» – على الغطاء التاريخى الذى كانت تمثله الإمبراطورية العثمانية للعالمين الإسلامى والعربى بل ومنطقة البلقان أيضًا، وهم يرون أن انهيار دولة الخلافة فى مطلع العشرينيات من القرن الماضى كان يمثل ضربة شديدة للمصالح الأوربية والغربية عمومًا على المدى الطويل، برغم أن كل الظواهر كانت توحى بإمكانية تقسيم تركة «الرجل المريض» بين القوى الأوربية التى أسهمت فى القضاء عليه وإنهاء وجود الدولة العثمانية، التى توزعت تركتها بين البريطانيين والفرنسيين حتى جاء البديل الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية، ونحن نرى أن هذا التحليل لا يخلو من وجاهة بالمنطق الغربى فقط، ذلك أنه يعبر عن تيار جديد بين بعض المؤرخين المعاصرين الذين كانوا يرون فى الدولة العثمانية مظلة تحمى المسلمين كما تحمى الآخرين منهم، ولكى نوضح هذا الطرح الجديد فإننا نناقش النقاط التالية:

أولاً: إن النظرية الجديدة التى يروج لها الكتاب الغربيون تقوم على أساس أن التطرف الدينى لم يكن له وجود فى ظل الخلافة الإسلامية التى جعلت منه عالمًا منفصلًا، حيث إن احتكاكه بالغرب ثقافى ولكنه ليس سياسيًّا فى المقام الأول، وهم يضيفون إلى ذلك أن دولة الخلافة باعتبارها آسيوية/ أوربية كانت بمثابة حاجز جغرافى يفصل بين الحضارتين الغربية المسيحية فى جانب والعربية الإسلامية فى جانب آخر.

ثانيـًا: إن سقوط الخلافة العثمانية قد فتح باب الاتصال المباشر بين قوميات وشعوب المنطقة العربية الإسلامية وبين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك، والذين درسوا الصراعات الأوربية والتحالفات التى دخلت فيها دولة الخلافة

الإسـلامية يدركون أنها كانت كيانًا شـاملاً لا تظهر من تحت عباءته القوميات أو المذاهب أو التيارات، ولذلك كان التواصل بين المسـلمين والعرب فى جانب والغـرب فى جانب آخر ثقافيًا بحتًا، يقوم على حركة الاستشـراق تارة أو على القصـص الخياليـة التى يفرزها العقـل الغربى حول الحضارة الإسـلامية، ومن أمثلتها كتاب «ألف ليلة وليلة».

ثالثًـا: إن الإمبراطورية العثمانية السـنية المذهب والتى جاورت الإمبراطورية الفارسـية الشيعية المذهب قد كفلت بحكم قانون الملل رعاية للأقليات خصوصًا المسيحية واليهودية، ولم يكن الغرب يدرك الكثير عن أحوالهم لأنه كان مشغولاً بالتحالفات والخصومات مع الدولة العثمانية، حيث لعبت فيها روسيا القيصرية دورًا كبيرًا فى مجال بحثها عن المياه الدافئة.

رابعًـا: إن الحركات الاسـتقلالية عـن الخلافة العثمانية قد لقيت تشـجيعًا مرحليًا من بعض القوى الغربية، ولكنها ما لبثت أن اكتشفت أنه ليس فى صالحها السماح لقوة جديدة بالتواجد خصوصًا فى جنوب البحر المتوسـط، فكانت اتفاقية لندن ١٨٤٠م بمثابة التحجيم الأوربى العثمانى لدولة «محمد على» فى مصر ولم يفطن الغـرب وقتها إلى أهمية قيام الدولة القوميـة الحديثة فى بعض الأقطار العربية أو الإسلامية.

خامسًـا: لقد كانت دولة الخلافة فى تركيا قنطرة تواصل بين الشرق العربى الإسلامى وبين الغرب الأوربى المسـيحى، ولم تسـمح لنفسـها فى أية مرحلة بـأن تتجاوز من الناحيـة الدينية الدور المعتدل الذى رحبت به الكنيسـة الغربية ولم تجد مبررًا للقلق منه، بينما ظل مقر بطريرك الروم الأرثوذكس فى إسـطنبول المسـلمة حتى الآن.

سادسًـا: لقد كان قيام الإمبراطورية العثمانية بعد قرنين من المواجهة المتصلة فيما سـمى بالحروب الصليبية، عندما أسـاء بعض السـلاجقة الأتراك – وقد كانوا حديثى عهد بالإسـلام – معاملة حجـاج بيت المقدس، فقدمت «الآسـتانة» ضمانات لحرية العبادة وحماية الأماكن المقدسة وهو ما لم تعرفه المنطقة من قبل، حيث تمتعت مقدسات المسيحيين واليهود بالحماية المطلوبة والرعاية اللازمة.

سابعًا: لقد استخدم العثمانيون أقسى وسائل القمع لإخماد الثورات وإسكات الانتفاضات القومية، ولجئوا فى ذلك إلى وسائل بالغة القسوة مثلما حدث فى بعض مناطق الشام والبلقان، فضلاً عن مذبحة «الأرمن» الشهيرة عام ١٩١٥م قبل أن تلفظ دولة الخلافة آخر أنفاسها، وهو ما يعنى أن خلفاء آل عثمان قد تكفلوا بفرض الاعتدال واللجوء إلى كافة الوسائل للحيلولة دون تطرف قومى أو دينى حيث ساد المذهب السنى وفقًا لفقه الإمام الأعظم «أبى حنيفة النعمان».

ثامنًا: إننا لا نستطيع أن نعفى قيادة العالمين العربى والإسلامى المتمثلة فى الخلافة العثمانية من بعض خصائصها الأوربية، فالخليفة القابع فوق المضايق عند «البوسفور» و«الدردنيل»، كان يدرك أهمية التواصل مع القارة الأوربية ولا يقطع أواصر العلاقة مع العواصم الكبرى فى عصره، ويتعامل كقوة إقليمية آسيوية وأوربية يعمل لها الآخرون ألف حساب، ويتعاملون معها باعتبارها القوة الوريثة لعصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية.

تاسعًا: لقد كان نموذج الإسلام فى «تركيا الخلافة» قريبًا من نموذج الإسلام فى «تركيا العلمانية» لا يخلو من اعتدال ولا يعرف الغلو والتشدد، برغم وجود بعض النماذج المتطرفة فى بعض مناطق الإمبراطورية وفى إطار مظلة دولة الخلافة، لذلك لم يقلق الغربيون من تنامى قوة الدولة العثمانية فى مراحل ازدهارها وتعاملوا معها من منظور استراتيجى وليس من منطلق دينى.

عاشرًا: إن نجاح ثورة «أتاتورك» قد عزز بشكل تلقائى من زوال تأثير الإسلام فى الدولة التركية، كما رفع أيضًا الغطاء عن أطراف الإمبراطورية المشتعلة قوميًّا ودينيًّا، بحيث أدرك الأوربيون أن التعامل المباشر مع تركة الخلافة العثمانية سوف يكون مدعاة لفتح شهية القوى الاستعمارية والتنافس الشديد بينها على احتواء النظم والسياسات فى المشرق العربى ومصر وشمال إفريقيا.

.. إننا نريد أن نقول من هذه الملاحظات وبكل وضوح: إن الأسف الذى تبديه بعض الكتابات الجديدة والدموع التى تذرفها على الخلافة العثمانية ليست إلا واحدًا من مظاهر القلق الفكرى الذى يجتاح الدول المسيحية تجاه الإسلام، خصوصًا منذ الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، والتداعيات الناجمة عنه والصورة المغلوطة التى يرسمها الغرب

حاليًا للمسلمين والإسلام، فالإرهاب بموجاته المتدافعة دفع كثيرًا من المفكرين الغربيين إلى الاعتقاد بأن الخلافة الإسلامية كانت عاصمًا لهم من مشكلات الدول الإسلامية، التى أصبحت تأتيهم مباشرة دون حاجز يحمى أو مانع يحول دون عدوى التطرف الذى أصبح يضرب فى أركان الدنيا الأربعة، وإذا كان ساسة الغرب وقادته ومفكروه يعكفون الآن على دراسة مستقبل المواجهة مع الإرهاب الدولى والبحث فى أساليب الحرب عليه، فإنهم يراجعون تاريخ العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، ويجدون أن الخلافة العثمانية كانت نعمة لهم وليست نقمة عليهم، بمنطق الحكمة القائلة «رب يوم بكيت منه فلما مضى بكيت عليه»! وهم يتجهون الآن نحو المستقبل عبر ثلاثة محاور هى:

- السعى نحو إيقاف التيارات المتشددة فى المجتمعات الإسلامية وتفادى التحريض الذى قد تمارسه ضد الغرب عمومًا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا، وفى سبيل ذلك فإنهم يحاولون التعامل مع تيارات إسلامية معتدلة وإن كانوا يتقدمون فى ذلك السياق خطوة ثم يرجعون خطوتين.
- إن الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن (النموذج التركى) للدولة الإسلامية، وتحاول الترويج له وتعبيد الطريق أمامه للانضمام إلى الاتحاد الأوربى برغم المخاوف والمحاذير، ولكن تظل تركيا هى النموذج المفضل لدى الغرب خصوصًا عند مقارنتها بنظام متشدد فى معظمه مثل النظام الإيرانى.
- إن أصواتًا عاقلة ما زالت ترتفع فى الدول الغربية للتفرقة بين الإسلام كدين وبين انحراف بعض المسلمين واتجاههم نحو العنف العشوائى وترويع الآمنين والاعتداء على المدنيين، وذلك برغم موجة العنف المضاد ضد الجاليات الإسلامية فى بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

.. إن خلاصة ما نريد الذهاب إليه هو أن نشير إلى تجدد الحديث عن مزايا الإمبراطورية العثمانية، وهو ما يوضح مدى رغبة الغرب فى إقصاء العالم الإسلامى ونفى العروبة، حتى ولو كان ثمن ذلك هو استمرار الاحتلال التركى للفضاء العربى كله، كما أن الحديث الآن بالذات عن الخلافة العثمانية يوضح الشعور القوى لدى الغرب تجاه تصاعد الهجمات الاستشهادية ورغبته فى الوصول إلى جسر للتفاهم مع من يقفون وراء تلك الجرائم ويمثلون دافعًا لها، وهنا تكون دموع الأسف على سقوط دولة الخلافة الإسلامية مجرد تفكير مسطح حول موقف معقد شديد الحساسية عميق التأثير فى مستقبل الإنسانية كلها.

جماعة الإخوان المسلمين والقضايا القومية

كتب الإمام الشهيد «حسن البنا» عن علاقة العروبة بالإسلام مشيرًا إلى درجة التطابق بينهما، فالنبى عربى والإسلام ظهر وازدهر فى أحضان الجزيرة العربية، والقرآن الكريم نزل بلسان عربى مبين، هكذا كان فكر الإمام الشهيد منذ البداية، وبذلك اندفعت أفواج الشباب فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى نحو الانضمام للحركة الدينية الجديدة، التى انطلقت من خلال داعيتها الرائد ومرشدها الأول عام ١٩٢٨م من مدينة «الإسماعيلية» المصرية، وظن المصريون ومعهم أعداد كبيرة من الأتباع فى أقطار العالم الإسلامى كله أن الحركة دينية بحتة حيث ترفع شعارها الشهير «الله أكبر ولله الحمد»، مركزة جهودها على الدعوة وحشد الشباب نحو آفاق الفضيلة والخلق القويم، ولكن الأمر لم يستمر كذلك طويلاً؛ إذ اتجهت الدعوة نحو الساحة السياسية تنجذب إليها وتشارك فيها وتنفعل بها وتنخرط معها، ولعل العلاقة بين المرشد العام الأول وزعيم الوفد رئيس الوزراء المصرى «مصطفى النحاس» فى مطلع الأربعينيات هى تجسيد لذلك، فقد سعى الإمام لدخول الانتخابات النيابية، بينما اعترض «النحاس» على ذلك وحدث نوع من الجدل بدأ يكشف عن الشخصية الحقيقية للتنظيم الدينى الكبير، عندما انحاز القصر إلى المرشد والجماعة داعمًا لهما فى مواجهة الوفد، ذلك الحزب الليبرالى شبه العلمانى الذى يتبنى رعاية تقاليد الوحدة الوطنية المصرية، وحين امتدح «النحاس» باشا فلسفة «أتاتورك» أبى الأمة التركية الحديثة وصاحب التوجهات العلمانية بديلاً للخلافة الإسلامية وأثنى على إنجازاته للأتراك هاجمه الإخوان المسلمون حتى طلب الإمام من رئيس الوزراء اعتذارًا عن ذلك التصريح، ولابد أن أعترف هنا بحقيقة تاريخية وفكرية فى وقت واحد، وهى أنه لم تظهر حتى اليوم حركة إسلامية أو أصولية إلا وكان لها فى العمل السياسى هوى ورغبة؛ إذ إن الإسلام دين ودنيا أما الحركات الدينية الأخرى غير الأصولية فهى تندرج تحت مظلة الفكر الصوفى بكل ما له وما عليه، فالأصولية والصوفية تتباعدان رغم أنهما تقعان تحت سقف إسلام واحد، والواقع أن دعوة الإخوان المسلمين قد امتدت فكريًّا وجماهيريًّا ولقيت رواجًا كبيرًا فى الأقطار الإسلامية غير العربية والعربية أيضًا، خصوصًا عندما تطور

فكرها وتبلور لديها مفهوم «الحاكمية» فى الإسلام حين انتشرت كتابات «سيد قطب» وتبعه علماء ومجتهدون من طراز «أبى الأعلى المودودى» فى باكستان و«حسن الندوى» فى الهند وغيرهما، وعندما حدثت المواجهة وجرى الصدام بين الجماعة والرئيس «عبد الناصر» عامى ١٩٥٤م و١٩٦٥م فإن مرحلة الشتات بدأت، وتكاثفت السحب حول العلاقة بين الجماعة والجماهير فى العالمين الإسلامى والعربى، وبدا وكأن صراعًا بين التيارين الدينى والقومى أو الإسلامى والعربى قد بدأ فى الاحتدام خصوصًا وأن المواجهة مع ما سمى بالنظم الثورية قد جاءت فى ظل سنوات المد العروبى الذى ظهر وكأنه نقيض للتوجهات الدينية، وعندما وقعت هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م فإن بعض المصريين ومعهم عرب ومسلمون رأوا فى تلك النكسة إنذارًا إلهيًّا بالعودة إلى حظيرة الإيمان والتوقف عن المضى على الدرب القومى الاشتراكى، حتى إن «عبد الناصر» ربط أول ظهور عام له بعد النكسة بمناسبة دينية شعبية كانت هى المولد النبوى للسيدة «زينب» فى احتفال كبير بمسجدها بالقاهرة، ولقد ظلت حركة الإخوان المسلمين كامنة لعدة سنوات إلى أن أطلت على الحياة السياسية مع عقد السبعينيات تريد أن تكتسب الشرعية المفقودة وتستمد من تاريخها ما يمكن استعادته فى حاضرها، ويهمنى هنا أن أقول إنه إذا كنا نبحث فى العلاقة بين الإخوان المسلمين والقضايا القومية فإن ذلك يحتاج إلى فهم المتغيرات النوعية التى أدت إلى الانتقال من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية الدستورية، وأجمل ملاحظاتى فى النقاط التالية:

أولاً: إن جماعة الإخوان المسلمين قد بادرت عام ١٩٤٨م بإرسال كتائب الفدائيين للمشاركة فى الحرب الفلسطينية الأولى وربما كان دافعها هو البعد الإسلامى للقضية قبل أن يكون للبعد العربى تأثير فى تلك المبادرة القومية، وليس خافيًا على أحد أن جزءًا كبيرًا من اهتمام الأصوليين الإسلاميين ودعاة الإسلام السياسى عمومًا بالقضية الفلسطينية إنما يستند إلى الدوافع الدينية قبل الدوافع القومية.

ثانيًا: لقد شكلت المواجهة بين جماعة الإخوان المسلمين ومصر الناصرية غلالة من الضباب بينها وبين الفكر القومى والدعوة إلى الوحدة العربية التى كان ينادى بها «عبد الناصر» وغيره من الحركات القومية فى المشرق العربى وهو ما أعطى انطباعًا بوجود جفوة بين التيارات الإسلامية عمومًا وجماعة الإخوان المسلمين خصوصًا وبين المد القومى الكاسح فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى.

ثالثًا: لقد وقفت جماعة الإخوان المسلمين مواقف قومية جادة فى مقدمتها معاداة الوجود الأجنبى فى المنطقة ومقاومة الاستعمار الأجنبى بكل أشكاله والتصدى للدكتاتوريات والنظم الاستبدادية، وكان ذلك كله من منطلق دينى يعبر عن الإسلام وشريعته الثرية وتراثه الضخم.

رابعًا: مثلت الثورة الإسلامية فى إيران قاطرة قوية لعدد من التيارات الدينية فى العالم الإسلامى دون أن يكون لها مضمون عروبى أو توجه قومى، بل على العكس كان العامل المسيطر هو الاتجاه الإسلامى البحت الذى تدفعه العقيدة الدينية التى تحولت بدورها إلى ما هو أكبر من النزعة القومية أيضًا.

خامسًا: إن كثيرًا من المحاولات الفكرية قد جرت لإحداث توافق أو على الأقل تقارب بين التيارين الدينى والقومى أى الإسلامى والعربى، وشهدت تلك المحاولات مؤتمرات متعددة حاولت التوصل إلى بعض الحلول التوفيقية تحت شعارات عامة لم تخل من تسطيح للرؤية مع مجاملة فكرية تجاوزت الحدود التوفيقية إلى الأطر التلفيقية!

سادسًا: إن قيادة المسيحيين العرب للحركة القومية العربية فى كثير من أدوارها منذ البداية كان له تأثيره القوى فى التوجه العلمانى لكثير من التيارات العروبية خصوصًا فى منطقة الشام الكبير، كذلك فإن فكر حزب البعث العربى الاشتراكى كان بعيدًا عن حركة الإخوان المسلمين، حتى ولو أن الزعيم المؤسس «ميشيل عفلق» كان يلقى محاضرات دورية فى ذكرى المولد النبوى الشريف كما أعلن إسلامه قبيل رحيله حسبما ذكرت أجهزة النظام العراقى السابق.

سابعًا: إن انحياز بعض التيارات الإسلامية فى التاريخ السياسى الحديث لعدد من الدول العربية إلى السلطة الحاكمة والدفاع عن مؤسساتها، كان له تأثيره السلبى فى الانفصال عن حركة الجماهير العريضة مثلما حدث عندما تحالفت جماعة الإخوان المسلمين مع القصر الملكى أثناء حكم الملك «فاروق» فى مصر وهو أمر أخذ عليها دائمًا.

ثامنًا: إن تقسيم العالم العربى إلى قوى تقدمية وأخرى تقليدية كما حدث فى الصدام بين «عبد الناصر» والمملكة العربية السعودية والأردن وغيرهما كان له تأثيره

فـي إيـواء عدد كبير من قيـادات جماعة الإخوان المسـلمين الهاربين من بطش الحكم فى مصر، والذين وجدوا الرعاية فى بعض دول الخليج وعدد من العواصم الأوربيـة، وهو أمر خلق مناخًا متحفظًا من جانبهـم تجاه الفكر القومى والوحدة العربية كما أرادهما «عبد الناصر».

.. لقد سـعيت من هذه الملاحظات إلى توصيف العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيـارات القومية فـي المنطقة مؤكدًا الوعى الكامل من جانبنا بالدور القومى الذى لعبته بعـض التيارات الدينية فـي حركة الكفاح ضد الاحتلال، بل إننى أؤكد هنا أن الإسـلام كان هـو الإطار القومـي للثورة الجزائرية فى نضالها ضد الاحتلال الفرنسـي، حيث كان الفرنسيون والجزائريون يشتركون فى اللغة الفرنسية لعقود طويلة لم يكن التعريب قد وجد مكانه فى أرض المليون شهيد، فكان الإسلام هو الهوية الأصلية للشعب الجزائرى وقتها، ونحـن ندعـو الآن لفتح الباب فى هذه الظروف لمراجعة ملف جماعة الإخوان المسـلمين والبحث فى دورها السياسـي من خلال مسـتقبل عملية الإصلاح الفكرى والدسـتورى فى العالمين العربى والإسلامى.

❑❑❑

قيادة أوطان أم إدارة شركات؟

تجتاح العالم العربى موجة إصلاحية لكنها تخلط بشدة بين المعدلات والأرقام فى جانب وبين الرؤى والتصورات فى جانب آخر، حتى إنه يخيل لى أحيانًا أن بعض النظم العربية تتوهم أن قيادة الأوطان لا تختلف عن إدارة الشركات، بينما الأمر فى حقيقته ليس كذلك على الإطلاق، ولكى أوضح فكرتى فإننى أعبر – منذ البداية – عن قلقى الشديد من انعدام التطور الموازى للهوية الثقافية والبنية الفكرية مع الواقع الاقتصادى أو التقدم التكنولوجى.

فلقد تصورت بعض الأنظمة العربية أن الحديث المفرط عن الوضع الاقتصادى – وهو أمر له أهميته وضرورته بالطبع – يمكن أن يكون بديلاً لتطور العقل القومى والذاكرة العربية معًا، فنراهم يحاولون أحيانًا نقل الأنماط والتجارب الخارجية فى عفوية واستسلام دون أن يدركوا الفوارق الحقيقية بين الأمم والشعوب، فالوطن كيان تاريخى عاطفى تتداخل فيه العوامل الإنسانية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أما الشركة فهى كيان صامت ومجرد قد تكفى فيه لغة الأرقام وتدل عليه مؤشرات الربح والخسارة، فمصر مثلاً ليست «هونج كونج» كما أن السعودية ليست «سنغافورة» كذلك فإن الأردن لا يقارن «بتايوان» ولا يمكن أن يستوى الجميع، لهذه الأسباب رأيت أن أكتب فى هذا الموضوع الشائك مؤكدًا أن ما أسعى إليه هو إجلاء الحقيقة وإيضاح الأمر وأمضى فى ذلك من خلال الملاحظات التالية:

أولاً: إن الأجيال الجديدة الوافدة على مراكز السلطة ومواقع الحكم فى بعض دول عالمنا العربى قد تأثرت بنمط العمل فى الشركات الكبرى والمؤسسات الدولية، وبدت تصرفاتها السياسية – مع تقديرنا لحسن النية وسلامة المقصد – وكأنها تتعامل مع القضايا المختلفة من منظور مجرد يسقط من حسابه الخلفية التاريخية والبنية الاجتماعية والإطار الثقافى، فهو يتعامل مع المسائل القومية بشكل بارد لا يستوعب الرؤية الشاملة التى تربط بين الماضى والحاضر والمستقبل حتى إننا نجد أنفسنا أحيانًا أمام مدرسة غربية فى التفكير جاءت بحلول جاهزة للمشكلات الاقتصادية دون غوص فى أعماق المجتمعات، وهذا الأمر قد يمكن احتماله وقبوله ولكن ما نختلف عليه هو العملية الإنسانية فى نقل المنهج الفكرى والإطار النظرى للحياة السياسية حيث نكون أمام موقف يحتاج إلى التأمل ويستدعى التفكير.

ثانيـــًا: إن الضغـــوط الاقتصادية وحاجات المجتمعات العربية قـــد دفعت الجماهير إلى اللهفة على الحلول السريعة أو الجاهزة وغاب عن ضميرها أن المسألة أوسع من ذلك وأكبر لأنها تتصل بفلســفة الحكم وطبيعة المجتمع واستشــراف المستقبل، ويكفى أن نتذكر هنا إنه لا توجد «روشتة» جاهزة لحل مشكلات كل المجتمعات أو وصفة ســحرية لنقل الأوضاع من مرحلة إلــى أخرى، بل الأمر أكثر من ذلك تعقيدًا لأنه يتصل بالتركيبــة الثقافية والثمن الاجتماعى اللازمين للتحول، ولقد شــاهدنا فى الســنوات الأخيرة كيف أن التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الذى لم يتواكــب مع تطور فــى العقلية الوطنية والبنية الاجتماعيــة قد أدى فى النهاية إلى انهيار حقيقى لمنظومة القيم، وجعل من المجتمعات مســوخًا مشوهة لا هى احتفظت بهويتها الأصلية ولا هى استطاعت أن تكون كيانًا عصريًا حقيقيًا.

ثـالـثـًا: إن الأحزاب السياســية فى العالم العربى تختلف فى أوضاعها وطريقة نشــوئها عن نظيراتها فى العالم الغربى، فالحزب السياسى فى بلادنا لا يزال يدور حول نمــوذج القائد الفرد، ويتمحور فى اتجاه قضايا لا تعكس بالضرورة اهتمام الناس ومشــكلاتهم، كما أن بعض الأحزاب العربية قد بدأت تنقل عن تجارب أخرى بغير ضابط أو رابط، وما زلنا نكرر أن ما نجح فى بلد غربى ليس بالضرورة قادرًا على تحقيق النتيجة نفســها فى بلد عربى، لهــذا فإننا يجب أن نكون حذرين تمامًــا عنــد التحرك نحو المجتمعــات الأفضل أو التطلع إلى المســتقبل الأكثر استقرارا وإشراقا.

رابعـــًا: إن كلمة الإصلاح المظلومة فى القامــوس العربى الجديد تحتاج منّا إلى مراجعة واعية وفهم ســليم. فالإصلاح عملية إنســانية متكاملة تمضــى بالتدريج فى كل الاتجاهــات وتشــكل جبهة عريضة للنمو الذى يجــب أن يدوم، ونحن إذ نفرط فى اســتخدام كلمة الإصلاح فإننا يجب أن نعــى أن للإصلاح جذوره التاريخية فى منطقتنا، وهى جذور راســخة لا ينفصل عنها ولا يتجاهل وجودها، كما أن الإصلاح عملية معقدة تتحكم فيها نفســية الشــعوب ومزاجها القومى، ولا يمكن التعامــل معها من خلال الأرقــام المجردة والحســابات التجارية؛ لأن التجريد يمكــن أن يحقق بعض التحســن ولكنه لا يســتوعب العوامــل طويلة المدى فى العملية الإصلاحية لأنها عوامل تتصل بالإنسان وقدرته على فهم الحاضر والتهيؤ للمستقبل.

خامسًا: إن القضايا القومية الكبرى لا تخضع لحسابات سريعة تمر عليها الأجيال الجديدة بغير اكتراث يكاد يبلغ حد البلادة، فالقضايا التى عشنا معها وبها ولها لسنوات طويلة لايمكن اختزالها فجأة فى تقديرات سطحية تستثمر أوجاع الناس ومشكلاتهم، وتفكر بأسلوب شعوبى لا يعرف المخاطر القادمة على المدى الطويل، وعلى الجميع أن يدركوا أن الانتماء القومى ليس ترفًا ولكنه طبيعة بشرية يستحيل تجاوزها أو القفز عليها.

.. هذه ملاحظات أردت أن أقدم بها لهذا الموضوع الخطير، إذ إننى أزعم أن شعوبنا العربية قد بدأت تعانى من أسلوب بعض الأجيال الوافدة على مواقع السلطة، ويجب أن أعترف هنا أن لتلك الأجيال الجديدة كثيرًا من الميزات فهى أكثر انفتاحًا على العالم وأشد اهتمامًا بالتجارب الأخرى، كما أنها أصدق رغبة فى إصلاح الواقع الاقتصادى، ولكنهم يعتقدون لأسباب غير واضحة أن التطور السياسى عملية تلقائية، وأن البناء الحزبى يمكن أن يكون تجربة نقلية، كما أن التقدم حسبة عقلية وهم لا يدركون أن التحول السياسى الدستورى هو المتغير المستقل الذى يقود التحولات الأخرى، كما أنهم يسقطون من حساباتهم تأثير الوجدان الوطنى فى الحياة العامة وهم ينطلقون نحو ما يتصورونه المصلحة العليا للوطن من منطلقات جديدة ونظرات ضيقة لا تضع فى اعتبارها عوامل أساسية مثل الدين والثقافة والقيم والتقاليد، حتى كادت المدرسة الإعلانية الأمريكية أن تصبح نموذجًا يجرى التطلع إليه والنقل عنه، ونحن بهذه المناسبة لسنا ضد التقدم الصناعى أو التفوق المالى أو السبق التكنولوجى، فهذه أمور مشتركة لايمكن تلوينها بصبغة قومية أو نزعة وطنية، ولكن الذى نختلف عليه هو مسألة التراث البشرى والمخزون الحضارى فهما يشكلان معًا جوهر التحرك الإنسانى نحو الغايات الكبرى، فالشعوب تقودها الأفكار والعواطف معًا، ومخطئ من يتصور أن الفكرة المجردة يمكن أن تدفع بوطن فى اتجاه معين وهى عارية منفردة، ولكن لابد لها من دعم إنسانى تخدمه ثقافة ملائمة وفى إطار مجتمع مناسب.

إننا نريد أن نقول إن منطق التعامل فى إدارة شركة مهما بلغ حجمها لا يقارن أبدًا بقيادة وطن معين، وحتى الذين اعتقدوا بغير ذلك قد عادوا إلى تأكيد ما نذهب إليه اليوم، فأنا ألاحظ أن بعض الأجيال الجديدة تبدو فاقدة لجذورها معطلة لأجهزة استشعارها ومكتفية بالحديث عن إصلاح هياكل الاقتصاد دون الغوص فى أعماق المشكلات المطروحة ودون التأثر بالحسابات الإنسانية التى تمثل العامل الحاسم فى كل ما ذهبنا إليه.. ويهمنا فى هذه المناسبة أن نتوجه بالحديث إلى الأجيال القادمة نحو مراكز صنع القرار السياسى،

حيث نريد أن نحدد معهم ملامح المستقبل حتى نكتشف أرضية اللقاء المشترك بين الأجيال المختلفة دون صدام أو صراع، إننى ألفت النظر إلى أهمية الجذور الوطنية وتأثير النزعة القومية لدى من يتطلعون إلى السلطة وينظرون إلى الحكم؛ لأنه من غير المعقول أن نصاب بحالة فصام بين الماضى والحاضر أو قطيعة بين الحاضر والمستقبل.. إننا نريد للمشاعر الوطنية أن تكون هى القاعدة الأساسية للقرار السياسى والاقتصادى.. كذلك فإننا نظن عن يقين أن البعد الاجتماعى أساسى فى قراراتنا الاقتصادية كما أن البعد القومى أساسى فى قراراتنا السياسية، ومخطئ مرة أخرى من يتصور أنه يمكن انتزاع الأوطان من سياقها التاريخى ومسارها العام لتتحول إلى مجموعة من اللقطات المنفصلة التى تحدث فرقعة دعائية ولكنها تطمس معالم الوطن وتشوه تاريخه وحاضره بل وتجهض مستقبله.

إننى بهذه المناسبة أطالب الأجيال الجديدة فى عالمنا العربى بدراسة متأنية لتاريخنا القومى ووضع أقدامهم على أرضية صلبة من الواقع الحقيقى للشارع فى بلادهم، ورفض منطق العزلة أو التحليق فى سماوات لا تتصل بالواقع، وليدركوا جميعًا أن أمة بلا ماض هى أمة عاجزة بلا مستقبل أيضًا، كما أننى أود أن أقرر أن الأجيال الجديدة تمتلك أدواتا أفضل فى التحليل والتفكير ولكنهم يفتقدون الأصول الفلسفية ويتجاهلون الخلفية التاريخية للقضايا والمسائل المختلفة، لذلك فإننى أدعوهم إلى الالتحام بالمواطن العادى لأنه هو الذى يقرر فى النهاية شكل السلطة ونظام الحكم مهما كانت المظاهر خادعة والأمور ضبابية، وليدركوا أن الشركات محكومة بمنطق المكسب والخسارة أما الأوطان فحساباتها أكثر تعقيدًا وأشد تداخلاً لأنها تتصل بالظاهرة الإنسانية وما يلحق بها من تداعيات نفسية، ورؤى أخلاقية، ونزعات وطنية.

❑❑❑

سيادة القانون وتحديث الدولة العربية

استمعنا كثيرًا وعبر سنوات طويلة لانتقادات لاذعة حول الأداء السياسى والاقتصادى لمعظم النظم العربية، وكنا نقرأ فى الأدبيات الغربية من يصفون تلك الأنظمة بأنها حولت الدول إلى ما يشبه القبائل التى ترفع علمًا وتغنّى نشيدًا ولكنها تعيش فى عزلة تامة عن روح العصر وحركة المجتمع الدولى بكامله، وظل البعض يردد أن النظم العربية لا تحترم القانون ولا تصون الحريات ولا ترعى حقوق الإنسان، وقد يكون ذلك فى مجمله صحيحًا مع استثناءات محدودة، ولكن بدأ الكثيرون الآن خارج العالم العربى وداخله يقولون «رب ضارة نافعة»، فالعرب الذين أضيروا من أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م ونتائجها الضخمة قد يكونون هم المستفيدون على المدى الطويل من المناخ الدولى الجديد الذى وفرته تلك الأحداث والروح المختلفة التى جاءت بها، فلقد استيقظ الجميع أخيرًا بحثًا عن حقوقهم وبدأ الكل يتحدث عن ما يتطلع إليه، ودخلت المنطقة بالكامل فى حالة نفسية جديدة تستيقظ فيها الضمائر النائمة وتندفع الأفكار الخامدة وتتحرك النظم الراكدة.. لقد جالت كل هذه التصورات بذهنى وأنا أتابع أخبار توقيف عدد من رموز القيادات الأمنية اللبنانية فى إطار التحقيق فى جريمة اغتيال رئيس الوزراء الراحل الشيخ «رفيق الحريرى». وبالمناسبة فأنا لا أستبق نتائج التحقيق وأؤمن بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته، ولكنى فى الوقت ذاته أعتبر أن مثل هذا القرار ما كان ليصدر منذ سنوات مضت، ولكن الذى أدى إليه هو ذلك التغير فى المناخ السياسى والاجتماعى فى المنطقة العربية، والذى أرجو ألا تفلت فيه جريمة بغير عقاب وأن ينتهى عصر «البلطجة» السياسية ويسود القانون الذى يلتزم به الجميع وتحترمه كافة القوى بغير استثناء، ولعلى أضع هنا بعض الملاحظات المكملة للفكرة التى نريد طرحها فى هذا السياق:

أولاً: إن التعريف الدقيق للدولة الديمقراطية هى أنها دولة القانون «State of Law» لذلك فإن انهيار القاعدة القانونية فى أى مجتمع هو أمر كفيل بالقضاء عليه، ونحن ننظر إلى ازدواج المعايير أمام القاعدة القانونية المجردة نظرة قلق حقيقى واستياء كامل لأنها عطلت مسيرتنا ونالت من مصداقية وجودنا ووضعتنا دائمًا فى موضع أقل بكثير مما نستحق.

ثانيًا: إن عدد الجرائم الغامضة والاغتيالات المتكررة فى عالمنا العربى أصبح أمرًا لا يمكن قبوله أو السكوت عليه، فظاهرة التصفية الجسدية تعبر عن نوع من إرهاب الدولة أو إرهاب الجماعة، وهو ما ينشر الاستبداد ويقهر القانون ويعطى انطباعًا بالهمجية والمضى وراء شريعة الغاب.

ثالثًا: لقد شهدت المنطقة العربية أحداثًا دامية وظل الفاعل مجهولاً دون أن تطوله يد العدالة أو كلمة القانون، فضاعت الحقوق وغابت الحريات وانطفأت شموع الأمل فى مستقبل أفضل، وظلت رؤوس كثيرة فوق القانون وأفلتت شخصيات كبيرة من العدالة، وهو أمر يؤكد وجود الفساد السياسى وشيوع التخلف الاجتماعى.

رابعًا: إن النقلة الحقيقية للمجتمعات العربية لن تتحقق بغير سيادة القانون وذيوع الثقة بين الأطراف مهما علت أقدار بعضهم أو تضاءل نفوذ بعضهم الآخر، فلقد رأينا كثيرًا أن المعتدى يتمتع بكل ما يريد والمجنى عليه تضيع حقوقه وتنتهك حرماته.

خامسًا: إن تدخل الأجهزة الأمنية – فى عدد من دول المنطقة – فى حياة الناس وكشف أسرارهم واقتحام خصوصياتهم كانت ولا تزال أمرًا مستهجنًا لا يليق استمراره ولا يجب الاعتراف به، وعلى الرغم من تسليمنا بشيوع هذا النمط فى عصرنا بسبب التقدم التكنولوجى فإن النتيجة تكون كارثية لأنها تأتى خصمًا من الحريات وتشويهًا لصورة المجتمعات وتهديدًا للمستقبل برمته.

.. هذه ملاحظات أردنا منها التذكير بالمعاناة التى عرفتها دول شرق أوسطية خصوصًا فى المشرق العربى، حيث كانت الحرب الأهلية اللبنانية نموذجًا صارخًا للافتئات على كرامة الإنسان وحريته، ولا عجب فنحن أمة مارست بعض شعوبها أسلوب القتل على الهوية، وتحركت الميليشيات تقطف الأرواح وتفلت بغير عقاب فى الغالب، ولعل النموذج اللبنانى مرة أخرى – خصوصًا فى سنوات الحرب الأهلية – يجسد قمة الدراما العربية، فما أكثر ما فقد لبنان من شخصيات بارزة وساسة مرموقين، وبرغم أن الحرب الأهلية قد وضعت أوزارها ما زال لبنان يعانى – خصوصًا فى الشهور الأخيرة – من تفجيرات غامضة أطاحت بعدد من رموزه السياسية والفكرية والإعلامية.. وأنا أظن – وقد أكون مخطئًا – أن جزءًا كبيرًا من مشكلات لبنان ينبع من داخله وليس بالضرورة وافدًا عليه من

الخارج، فالدولة السورية فى عهدها الحالى تستهجن علنًا هذا النوع من الجرائم، وأنا لا أرى لها مصلحة فى القيام بها فى ظل الظروف الدولية والإقليمية المحتقنة حاليًا، لذلك رحبت «دمشق» مؤخرًا باستقبال لجنة التحقيق الدولية فى اغتيال الشيخ «رفيق الحريرى» وعبرت منذ البداية عن شجبها لهذا الأسلوب، ولكن يبدو أنه لا يزال هناك فى لبنان من لم يستوعب التغييرات التى طرأت على العقلية السياسية والمناخ العام فى المنطقة، ولا يقف الأمر عند لبنان فالدول العربية الأخرى وفى مقدمتها «مصر» – أكثرها سكانًا وأشدها تأثيرًا – تتجه إلى تحديث الدولة والمجتمع من خلال تعزيز سيادة القانون واستعادة هيبة الدولة ومقاومة الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى بكافة الوسائل، وقد تنجح فى ذلك أو يكون التوقيت قد جاء متأخرًا، إلا إنه لابد فى النهاية من الدخول إلى عصر جديد وولوج مرحلة مختلفة. فعندما تطاول سطوة القانون كل الرؤوس وتُحترم حقوق الإنسان، فإننا نكون أمام تحول جذرى حقيقى وليس مجرد ديكور سياسى مرحلى، لذلك يكون من المناسب أن أتقدم هنا بعدد من المبادرات المطلوبة لعلاج أوضاعنا الراهنة وإصلاح ظروفنا القائمة:

- ضرورة طرح مفهوم جديد للسلطة فى بلادنا بحيث يدرك أصحابها أنهم جزء من الشعب لهم دور مخصص ولكنهم ليسوا أصحاب دور مميز، فالقانون أعمى أو هكذا يجب أن يكون. لا يرى النفوذ ولا يتأثر بالشخصيات، إذ لا يمكن أن نتعامل بجدية مع العصر الذى نعيش فيه إذا ظلت السلطة تحلق فى السماوات وتنظر فى استعلاء لأهل الأرض.
- إن الثروة يجب ألا تكون أبدًا ذريعة لسحق الناس أو التحكم فى مصائرهم، فرأس المال الحقيقى هو ذلك الذى يتفاعل مع المجتمع ويتأثر بمشكلاته ويدرك أبعاد وظيفته الاجتماعية ويتحرك فى إطار القانون.
- إن الحرية مطلب تاريخى لا يجادل فيه أحد ولا يتنازل عنه إنسان، وكلما ازدادت مساحة الحرية كلما تقلصت أسباب الفوضى وعوامل التخلف، وأطل التحديث على المجتمعات بشكل يرضى المستقبل ويمهد له.

.. إننا باختصار نطالب بإعادة النظر فى علاقة الفرد بالدولة ونتطلع إلى يوم يتوقف فيه القهر السياسى والقمع الجماعى وتجريف ذاكرة الأمة من كل إيجابياتها، يوم يسود فيه القانون وترسخ الحريات وتزدهر الديمقراطيات ولا تكون فيه قوة قادرة على التلاعب

بمقـدرات الآخريـن أو العبث بهم، لأن الدولة العصرية لابـد أن تعتمد على درجة عالية من الشـفافية السياسـية والبعد عن تصفية الحسـابات فى الظلام، وأن يكون القانون هو المرجعيـة الحاكمة التى لا تتأثر بالضغوط ولا تخضع للأهواء.. إننى أقول ذلك وفى ذهنى كم الجرائم السياسـية التى ارتكبتها نظم ضد أفراد دون مراعاة للأجواء السياسية المطلوبة أو مسـاحة الحرية المتاحة.. إننى أظن أن توقيف عدد من كبار المسـئولين الأمنيين فى لبنـان – وقد يكونون أبرياء – هو مؤشـر جديد على أن قامـة القانون لن يعلو عليها قامة أخـرى، وأن الحقيقـة لا يمكن أن تطمـس وأن أرواح الناس ليسـت رخيصة مهما كانت الخلافات السياسـية والصراعات الحزبية. فسـاحة العمل السياسـى هى الميدان الوحيد للمواجهة ولا يجب أن يكون هناك ميدان آخر ينافسها أو يعتدى عليها.

إننا نتطلع إلى يوم تختفى فيه الرؤوس التى تعمل فى الظلام ولا يوجد فيه مكان للتآمر الخفى ونتمتع فى ظله جميعًا بمجتمع آمن تسود فيه الحريات ويأمن كل صاحب رأى فى حياته، حتى نكون بحق أمة لها وجودها الفاعل ودورها الإقليمى والدولى، ونسـتطيع أن نفاخر أمام الشعوب الأخرى بأننا أمة عربية عصرية تأخذ بأسباب الرقى وعوامل النهضة لأننا نكون فى هذه الحالة قد قدمنا الاستحقاق المطلوب للدخول من بوابة عصر جديد يقف فى وجه الإرهاب ويدافع عن القانون ويحمى حقوق الإنسـان. إن هذا هو الوقت الأنسـب لكـى نقول فيه جميعًا هذه المقولات ونتبنى الأفكار التى تـؤدى إليها المبادرات الداعمة لها، فالركود الذى عاشـت فيه الأمة يجب أن يزول، ولن يتحقق ذلك إلا بحيوية النظم الحاكمة وقدرتها على تحديد مسـيرتها والاحتكام إلى قانون يسود فوق الجميع لا تتدخل فى تطبيقه سلطة ولا تؤثر فيه ثروة، وأنا أظن أنها فرصة تاريخية أمامنا نستطيع فيها أن نخرج من عباءة الماضى ونعيد النظر فى الحاضر ونتهيأ للمستقبل، فمرحبًا بالعدل الحازم والقانون الصارم والحق الذى لا يضيع.

❑❑❑

الإصلاح.. موجة عابرة أم نهج دائم؟

هـل ترتبط موجة الإصلاح السياسـي والدسـتورى والنيابى التى تجتـاح بعض الدول العربية فى الفترة الأخيرة بالضغوط الخارجية التى مارسـتها السياسـة الأمريكية وتضمنها الخطاب السياسـي المتكرر للرئيس الأمريكى السابق «جورج دبليو بوش»؟! أم أن الموجة قد انطلقت ولن تتوقف أبدًا وسوف تتواصل مع غيرها من أمواج الحركة الدائمة للمجتمعات الشـرق أوسـطية خصوصًا الإسـلامية والعربية منها نحو الحداثة والعصرنة والانتقال إلى عالم مختلف؟! إنها أسـئلة تلح على الخاطر وتطرح عددًا من القضايا للإجابة عن السؤال المشروع وهو هل موجة الإصلاح عابرة أم أنها تمثل نهجًا دائمًا؟ والإجابة عن هذا السؤال تقتضى التطرق إلى عدد من القضايا نطرحها فيما يلى:

أولاً: إن إيقاع حركة الإصلاح ومعدلات التطور فى المجتمعات العربية لم تكن مشـجعة على الإطلاق واتسـمت دائمًا بالعشـوائية والتخبط بل والتوجـه نحو لغة الخطاب المرتبـط بالاسـتهلاك المحلى، فلم يكن لها القدر المطلـوب من الجدية والنصيب الـلازم من العمق، كما أنها اتصفت بالمرحلية ولم تعرف صفة الاسـتمرار، وبدت وكأنها محاولات جزئية لا تعرف الشـمول ولا تستند إلى رؤية متكاملة، وهو الأمر الذى انعكس على درجة التخبط فى السياسات والغموض فى الإجراءات مع غياب القدرة على التنبؤ بالمستقبل وفهم سيناريوهات التغيير.

ثانيًا: لم تتمكن النظم العربية أو المجتمعات الإسلامية من فض الاشتباك بين الدين والسياسة أو بين الثروة والسـلطة أو بين الأغلبية والأقليات، فظلت القضايا المطروحة بغير علاج ولم تظهر حركة إصلاحية قادرة على تنظيم الرؤية واستشـراف المسـتقبل، ولعلنا نتذكر هنا أن جماعة الإخوان المسـلمين قد طرحت نفسها فى مرحلة معينة خصوصًـا عند بدايتهـا كما لو أنها النموذج الإصلاحى المطلوب ولكن ذلك لم يكن الحـال فى كل تاريخ الجماعة فخالطها العنف واشـتبكت فى صراعات سياسـية مـا زالت قائمة حتـى اليوم، كذلك فإن الانقلابات العسـكرية حتى ما أخذ منها شـكل الثورة مثل حركة يوليو (تموز) فى مصر ١٩٥٢م لم تتمكن من تقديم برنامج

إصلاحـــى متكامل، بل نكصت على عقبيها وعصفـــت بها الصراعات وعبثت بها مراكـــز القوى ولم تتمكـــن من تقديم صورة جديدة للمجتمع العصرى المطلوب، وهو أمر أدى إلى تراكم أســـباب التخلف وعوامل التأخر ولم يقدم لنا الصورة المطلوبة للمجتمع كما يجب أن تكون.

ثالثًـــا: إن هناك نقطة بالغة الحساســـية ولكننا لا نجـــد غضاضة فى التعرض لها وهى أن حركة الإصلاح فى التاريخ العربى الحديث قد ارتبطت بالاشتباك مع الخارج عمومًا والغـــرب خصوصًا. فالإمامان «جمال الدين الأفغانـــى» و«محمد عبده» فتحا حوارًا متواصـــلاً مع الحضـــارة الغربية وأصدرا صحيفتهما «العـــروة الوثقى» من «باريس» فارتبطت حركتهما الإصلاحية بقدر كبير من التشابك مع فكر الآخر، بل إن الإمام «محمد عبده» كان يراسل فى عهده الأديب والمفكر الروسى «تولستوى»، كما أننا إذا ذهبنا بعيدًا قليلاً فســـوف نجد أن «رفاعة الطهطاوى» قد فعل هو الآخر شـــيئًا من ذلك فارتبطت توجهاته التنويرية بالعلاقة مع فرنســـا، التى عاد منها مبهورًا بالتقدم الذى شـــاهده فلم يأخذ منها موقفًا ســـلبيًا، بل على العكس اتصف موقفه بالإيجابية والحوار البناء حتى اعتبرناه رائد حركة التنوير الحديث فى مصر القرن التاسع عشر.

رابعًـــا: إن برامـــج الإصلاح الاقتصـــادى لم تنجح هى الأخرى إلا بمتابعـــة دولية واهتمام خارجـــى، وكأنما هى طبيعتنا التى تجعلنا نفضل الشـــراكة مع الآخر وندخل فى ســـباق مع الذات ونجتهد ونجود عندما يكون هناك من يتابع ويراقب ويشـــجع، لذلـــك لـــم يكن غريبًا أن ترتبـــط حركة الإصلاح فى تاريخنـــا بالتداخل مع غيرنا والتواصـــل مع قوى أخرى دون حساســـيات أو مركبات نقص أو مخاوف تعترض طريق تفكيرنا.

خامسًا: إن الإصلاح عملية تدريجية مدروسة تتم وفقًا للأسلوب العلمى ولا تتوقف عند مرحلة بذاتها، ولقد شـــاهدنا كيف أن كل محاولات الإجهاض للحركات الإصلاحية قد تمـــت من الداخـــل، فالإصلاح لا يتحقق بغير إصلاحييـــن، كما أن فكر الإصلاح يختلـــف عن نهج الثورة التى قد تتصف بالتوقف لإحداث تغيير مفاجئ دون أن يكون هناك إطار فلســـفى كامل يدعمه ويمضى به، لذلك فإنه يكون من الطبيعى

أن يرتبـط الإصلاح بعملية تواصل كاملة وألا تقف أمامه حواجز تحول بينه وبين العالم الذى نعيش فيه والإقليم الذى ننتسب إليه، ولقد لاحظنا أن عملية الإصلاح تعبر دائمًا عن مخزون حضارى تنطلق منه وتتحرك به.

سادسًا: إن الإصـلاح لا يتحقق إلا إذا بـدأ من العقل وانتهى إليـه، لذلك فإن الجانب السياسـى والدستورى لعملية الإصلاح يبدو حيويًا ولازمًا لأنه يمثل نقطة البداية التـى ينطلق منها المجتمـع نحو غاياته وأهدافه، ولم نسـمع أبدًا بمجتمع بدأ عملية الإصلاح دون أن يبدأ بالشرائح العليا المرتبطة باتخاذ القرار وصياغة خطط المسـتقبل، لذلك فإن الإصلاح لا يمكن أن يكـون عملية ترقيع مؤقتة لا يتحقق بها انتشـال المجتمع وحماية حقوق الجماهير ورعاية آمالها وأحلامها وتحقيق رغبتها فى مسـتقبل أفضل وحياة أكثر اسـتقرارًا ورفاهية، والإصلاح يحتاج إلى قاعدة فلسفية تدعمه وبنية مؤسسية يستند إليها، لذلك فإن الإصلاح يمثل عملية تغيير عميق وتطور شامل يطول كل نواحى الحياة.

سـابعًا: يحتـاج الإصلاح إلـى كوادر تقوم به وتتحـرك معه وهى ترفع شـعاراته وتطبق برامجه، فلا إصلاح بغير إصلاحيين، كما أن المجتمع اليقظ لا يسمح بأن تنقض عناصـر ماضاوية لتسـرق إنجازاته وتجهض إصلاحاته، فالإصلاح ليس مسـألة تنبـت مـن فراغ ولا تحقق المطلوب ثم تتوقف، بل هو عملية مسـتمرة وناضجة لا يمكـن الفصـل فيها بين الفرد والبرنامج، بين النظريـة والتطبيق، بين الحلم والواقع.

ثـامنًـا: إن المنطقة العربية وشـعوبها قد توقفت لعدة عقـود عن مواصلة طريق الإصلاح، وكان سـبب ذلك هو اتخـاذ الصراع العربى الإسـرائيلى ذريعة لتأجيل برامجه ومبادراته وتعطيل التنمية ووأد الديمقراطية، وكلها أمور تنبهنا إليها وسعينا من أجل الخلاص منها.

تاسـعًا: إن الحريات بكافة أنواعها ومظاهرها كما أن توسـيع مساحة المشاركة السياسية وإعطاء الانتخابات النيابية درجة عالية من الشـفافية، هى كلها عوامل تتشـكل منها كلمة الإصلاح الحقيقى وتتحدد بها «أجندة» التحول السلمى المطلوب نحو الأفضل على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

عاشـرًا: إن الإصلاح يحتوى فكر التنوير بكافة جوانبـه ويمثل صحوة عقلية ونقلة نوعية تحتاج إلى استيعاب كامل لكافة عناصره ومعطياته لأن مردوده لا يكون عاجلًا، ولكنه يحتاج إلى بعض الوقت حتى تنضج العقول وتنتهى الخصومة القائمة بين السياسـة والثقافـة، فحصاد الجهود الإصلاحية يظهر للأجيـال المتعاقبة على المـدى الطويل وإن كانت تظهر أيضًا بعـض نتائجه على المدى القصير، وذلك ما يميزه عن أساليب الثورة التى تعتبر عملية مقاطعة للسياق الطبيعى برغم أنها قد تكون راغبة فى أن يتحقق لها قدر من التوازن يضمن لها الاسـتمرار والرسوخ والجدية.

.. هذه ملاحظات عشر ذكرناها للتدليل على أهمية استمرار الإصلاح فى أقطارنا العربية والاعتراف بحقيقة مؤداها أن الإصلاح هو قاطرة التنمية التى تقود المجتمع نحو مشـروعه القومى وغاياته الكبرى، لذلك فإن الذين يراهنون على أن عملية الإصلاح عابرة ومؤقتة فإنما يرددون الأكاذيب ويقولون ما لا يتفق مع الحقيقة، فالثابت من اسـتقراء تاريخنا الحديث أن الإصلاح قد تعرض لضربات قوية ومحاولات إجهاض لم تتوقف، وقد حان الوقت الذى يجب أن نحيل فيه كل قضايا الإصلاح إلى سـاحة تفكير رشـيد يستطيع أن يتعامل معها وأن يجنبهـا أسـباب التعويق ومبررات التخلف، ولندرك نحـن العرب أن ملف الإصلاح سـوف يظل مفتوحًا سواء بقى الأمر متعلقًا بالثروة والسلطة.. بالدين والسياسة.. بالأغلبية والأقليـات، ولعلنـا ندرك جميعًـا أيضًا أن الإصلاح نهج دائم وليـس موجة عابرة تحتاج فقط إلى شـعارات رنانة وكلمات جوفاء، فالإصلاح الحقيقى يتمثل فى حزمة من القوانين والتشـريعات التى تجعل منه عملية محسوسـة إلى كل من يهمه الأمر، وهنا يتعين علينا النظر فى أسـباب التخلف التى تجعل البعض يخلط بين الإصلاح السياسـى والدستورى، ويظن أن هذه مسائل ثانوية ترفية بينما هى تقع فى صميم المستقبل ومقتضياته.. ثم يظل التسـاؤل مطروحًا وهو: هل الإصلاح الذى نشـهده اليوم هو موجة عابرة أم نهج مسـتمر نمضى عليه للخلاص من مشكلاتنا المزمنة والتقدم بخطوات إصلاحية ثابتة نحقق فيها ما نريد لنا ولأمتنا التى عانت طويلاً وجاء الوقت الذى تحصد فيه كثيرًا.

□□□

مصر.. تطور سياسى أم دوران نخبة؟

ما زال العرب ينظرون لمصر باعتبارها الشقيقة الكبرى برغم كل ما يمر بها من أزمات ومـا تواجهه أحيانًا من نكسـات، وقد يكون مرد ذلك حالة مـن التعود التاريخى التى ما زالت تسكن أعماق العقل العربى، وربما كانت الأسباب موضوعية أيضًا بحكم حجم السكان ووسـطية الموقع وميراث التاريخ، فإذا كانت مصر تمر حاليًا بحالة من الحراك السياسـى غير المسـبوق بعد تعديل مادة حاكمة فى الدسـتور وانتخابات رئاسية ثم برلمانية فى ظل تصعيد واضح من بعض اتجاهات المعارضة، فضلاً عن وصول أكثر من ثمانية وثمانين عضوًا من جماعة «الإخوان المسـلمين» إلى مقاعد مجلس الشـعب المصرى، فإننا نتساءل الآن: هل ذلك الذى يحدث هو مرحلة من مراحل التطور السياسى للدولة المصرية؟! أم أن الأمر لا يعـدو أن يكون مجرد دوران روتينى للنخبة السياسـية على قمـة المجتمع المصرى؟! وواقع الأمر أن المسـألة تحتاج إلى الغوص قليلاً فى أعماق التركيبة السياسية القائمة لكى نستكشف أبعاد التحولات الأخيرة فى مصر، ونجمل ذلك فى النقاط التالية:

أولاً: إن الدولـة المصرية قد شـهدت تقلبات حادة منـذ الانتقال من العصر الملكى إلى العهـد الجمهورى صاحبتها تحولات بعضها سـطحى وبعضها الآخر يضرب فى أعمـاق المجتمع، لذلك فإن الحديث عن تطور النظام السياسـى المصرى يعطينا مؤشـرات تدعو إلى ضرورة إعطاء حقبة يوليو (تمـوز) أهميتها لأنها فترة امتدت لأكثر من نصف قرن وأحدثت قدرًا هائلاً من التحول فى العقل المصرى والوجدان الوطنى فى آن واحد.

ثانيًـا: لقد لعبـت الاتجاهات الدينية دورًا مؤثـرًا فى الحياة السياسـية المصرية حيث ظل الدين طرفًا فاعلاً داخل النظام السياسـى المصرى وخارجه، سـواء أكان ذلك بالتحالف مع القصر الملكى أم بالصدام مع ثورة «عبد الناصر» أم بالتأثير المباشـر فـى حكم «السـادات» من بدايتـه إلى نهايته، ويجب أن نضـع فى الاعتبار هنا حقيقة تاريخية ثابتة وهى أن الدين يمارس تأثيرًا ضخمًا فى العقل المصرى، فهو الذى يشـكل منظومة القيم ويضع حدود القياس فـى المجتمع وينظم العلاقة بين الماضى والحاضر على نحو قد يصادر أحيانًا على المستقبل ذاته.

ثـالثـًا: إن طبيعة الشـعب المصرى عبر مراحل التاريخ المختلفة تشير إلى مزاج وطنى من نوع خاص، فهو شعب يفضل الاستقرار المنقوص على التغيرات الفجائية أو التحولات التى تأتى دون ترتيب مسبق قد يحتاج لديه إلى وقت طويل، ثم إنه شعب طويل النفس صبور بطبيعته مرن بفطرته، لذلك استخدم كثير من الحكام هذا المفهوم لتأبيد الأوضاع واستمرار أنماط الحكم دون تغيير يذكر تحت دعاوى لا تنهض دليلاً ولا تقدم سـندًا لاسـتمرار الأوضاع على ما هى عليه، فالمصرى قد يثور فى سـنوات الرخاء ويلزم الصمت فى سـنوات القهر، كما أن الشـعب المصرى يتمتع بذكاء اجتماعى نادر يجعل من السـخرية متنفسًا لهمومه وآلامه ومشكلاته!

رابـعـًـا: يعانـى النظام الحزبى فى مصر منذ سـنوات طويلة أمراض العزلة عن الشـارع السياسى إلى الحد الذى جعل البعض يتصور وهمًا أن الأحزاب السياسية ليست بضاعـة مصرية، وأصحاب هـذا الرأى يضربون الأمثال للناس فى هذا الشـأن فيقولون إن الأحزاب المصرية قد أخفقت قبل ثورة ١٩٥٢م وبعدها، ولم يعرف المسـرح السياسـى المصرى الحزب بمفهومه الكبير إلا فى إطار «حزب الوفد» (١٩١٩م – ١٩٥٢م)، الـذى كان وعاءً للحركة الوطنية وثوبًا فضفاضًا يضم كافة التيارات فى إطار الجماعة الوطنية التى تمثلت أهدافها فى الاستقلال والدستور، كما أن الأمر بعد ١٩٥٢م يجسد مفهوم الشرعية الثورية التى استندت إلى فكرة التنظيم السياسـى الواحد حتى بدأت تتجه نحو التعددية على اسـتحياء ومن خلال مواجهات معقدة ما زالت تداعياتها قائمة حتى الآن.

خامسًـا: إننـا لا يجب أن نأخـذ ما يحدث فى مصـر حاليًا معزولاً عن السـياق العام للتطـورات الإقليمية والدولية، إذ إن أصداء الدعوة إلى الإصلاح تجد انعكاسًـا واضحًا فى مؤسسـات المجتمع المدنى المصرى وهيئاته بل وتمتد بشـدة إلى السـاحة السياسـية الرسـمية فى وقت بلغت فيه حريـة الصحافة درجة من التجاوز غير مسـبوقة فى تاريخ مصر والمنطقة فضلاً عن إحسـاس عام بضرورة التغييـر، بل إننى أزعـم أن الثقة التى حازها الرئيس «مبارك» فى الانتخابات الرئاسـية المصرية عام ٢٠٠٥م هى تفويض شـعبى يطالب بالتغيير ويدعو إلى ضرورة تطهير المجتمع من الفسـاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى خصوصًا وأن عقـدة الخـوف قد بدأت تزول، كما أن الحيـاء الوطنى لم يعد له وجود،

فمصر تواجه منذ تعديل المادة ٧٦ من دستورها حالة من القلق الإيجابى ظهرت نتائجه فـى عملية «التصويت العقابى» أثناء الانتخابـات البرلمانية الأخيرة، والذيـن خاضوا تجربة التعامل المباشـر مع الشـارع المصرى مؤخـرًا – وأنا أحدهـم – يدركون جيدًا حجم الموقف الصعـب ويعلمون نوعية المخاطر التى تنتظر النظام المصرى ما لم تحدث تغيرات هيكلية تفتح الأبواب الواسـعة أمام نهج مختلف وتوجه سياسى مطلوب.

سـادسًـا: إننا نسجل هنا إيجابية تحسب للنظام المصرى وهى تتمثل فى المساحة الواسعة لحرية القول والنشر حتى وإن اقترنت بشعار «قل ما تشاء ونحن نفعل ما نريد»، ذلـك أن انتقاد رئيس الدولة ذاته وأقرب الناس إليه والمحيطين به كما يحدث فـى الصحف المصرية هو وسـام نضعه بكل تجرد على صـدر المرحلة، ولكننا فى الوقت ذاته لا نغفل تلك الهواجس التى تنتاب كل من يطل على المشـهد السياسى المصرى حاليًا، حيث يكتشف أن مصر تمر بحالة مخاض واضح يثير درجـة من الترقـب وكأن الناس ينتظرون جديدًا، وهذا الشـعور فى ظنى يؤكد الحاجة الماسة إلى استعادة الثقة المفقودة وبث الأفكار الوطنية والرؤى القومية التى تجمع المصريين حول هدف عام ينتشـلهم مـن الحالة الراهنة، ويعطيهم الإحساس بالأمل والتطلع إلى مستقبل أفضل يقاومون به مشاعر الإحباط واليأس والتوتر والقلق.

سابعـًا: إن ضرب الفساد السياسى والإدارى يمثل قضية مهمة لدى المواطن المصرى الذى يشـعر بالتداخل بين الثروة والسلطة فى جانب وبين الدين والسياسة فى جانب آخـر، لذلك فهو يتطلع إلى فك الاشـتباك بين هذه العناصـر الأربعة، كما أنه يدرك أن المسـتقبل المصرى مرهون بالخلاص من المشكلات القائمة والتحديات الماثلة مع الاتجاه نحو استقدام الرؤى الغائبة.

شامنـًا: إن حزمة التشريعات اللازمة للإصلاح تحتاج إلى مناخ عام يدفع بها نحو الأمام فليسـت العبرة بالنصوص الجامدة ولكن الذى يحكم الأمر كله هو طبيعة استقبال المواطـن المصرى للخطـوات الإصلاحية الجادة وتفاعله معها واسـتجابته لها، خصوصًا وأن مصر بلد كبير لا يكفى فيه البناء المؤسسـى ولكنه يحتاج أيضًا إلى الإطار الفلسفى الذى يحل المعادلة الصعبة التى تبدو أحيانًا فى الأفق، كما أن الأمر يجب أن يتيح قدرًا لا بأس به من الشفافية المطلوبة فى الحياة السياسية المصرية.

تاسعًا: إن مصر دولة مؤسسات عرفت البرلمان المنتخب منذ قرابة قرن ونصف القرن، كما أن أحزابها السياسية ونقاباتها النوعية وجامعاتها الكبيرة وأزهرها الشريف وكنيستها القبطية وغيرها من مفردات الحياة السياسية المصرية يجب أن تتواضع على كلمة سواء، بحيث تدور حول مفهوم الإصلاح بمعناه ومبناه أى بالفلسفة والمؤسسة معًا مع قدر كبير من المصارحة والمصداقية اللتين يتحقق بهما العبور الحقيقى نحو بر الأمان؛ لأنه واهم ذلك الذى يتصور أن مصر جثة كبيرة محنطة فى هرم التاريخ، فذلك الشعب الطيب يملك حيوية متجددة لابد من حسابها والتعامل معها وتقدير حجمها.

عاشرًا: إن الدور المصرى الإقليمى والدولى يلعبان تأثيرهما فى طبيعة الأحداث وتوجهات الفكر السياسى ومسار الحركة العامة للمجتمع المصرى، فالإحساس بالإخفاق والشعور بالتراجع يسببان معًا قدرًا من الإحباط تكون آثاره سلبية على عملية الإصلاح الدستورى والسياسى فى آن واحد، لذلك فإن المشاعر القومية للمصريين يمكن أن تكون عاصمًا لهم من مخاطر الانقسامات الدينية أو المشكلات الطائفية أو الصراعات الطبقية، وما زلنا نرى أن وضوح الهدف القومى العام هو أمر لازم لبلد كبير مثل مصر فى ظروفها المعقدة ودورها الحساس داخليًا وخارجيًا، كما أن الاقتناع العام بذلك الهدف هو الذى يشكل الرؤية نحو المستقبل الأفضل للمصريين بغير استثناء.

.. هذه رؤية عامة للتطور السياسى الراهن فى مصر الذى يمهد للدوران الصحى للنخبة والتداول السلمى للسلطة، وهى أمور لا أجدها بعيدة عن اهتمام المواطن العربى العادى من المحيط إلى الخليج، ذلك أن الأقطار العربية ترى فيما يجرى فى مصر صورة من غدها القادم. وما زلت أذكر ما قاله لى يومًا الكاتب الكبير «محمد حسنين هيكل» من أنه استقبل ضيفًا جزائريًا كبيرًا قال لمضيفه إننى جئت إلى القاهرة خصيصًا لأرى المستقبل! وقد كان ذلك المفكر الجزائرى الزائر يرى أن رؤيته لما يجرى فى مصر هى دراسة مباشرة لمستقبل بلده أيضًا، فالكل فى قارب واحد والعواصف شديدة، والرياح عاتية، والمستقبل لا يزال فى ضمير الغيب.

❑❑❑

الشفافية المفقودة والنظم المنشودة

لا تقف حدود تقييم النظم العربية عند قضية الديمقراطية أو سيادة القانون أو رعاية حقوق الإنسان وحدها، ولكنى أظن أنها تتجاوز ذلك إلى أمر آخر يضاف إليها بل وقد يسبقها وأعنى به درجة الشفافية التى توفرها تلك النظم لشعوبها وما تطرحه من قراءة جادة للأحداث والمواقف وما تشير إليه نحو مختلف القضايا والمسائل، ولعلنا نلاحظ أن الشفافية قد أصبحت معيارًا لقياس سلامة النظم وصدق توجهها، أما أن يكون النظام كيانًا غامضًا يناور على مواطنيه ولا يوضح الحقائق ولا يقدم تفسيرًا للتطورات، فإننا نكون أمام أوضاع مسيئة لا تدوم طويلاً ولا تقدم جديدًا اللهم إلا مزيدًا من التخلف والفقر والعنف والقهر، أقول ذلك وأنا لا أشير لنظام عربى بعينه أو فترة محددة من تاريخنا القومى، ولكننى أعنى بذلك امتداد تاريخنا العربى على مساحة فضائه الواسع بغير استهداف أو قصد، فلا شك أن ما يطلق عليه مفهوم «الإفصاح» فى تعبير حديث هو مطلب حيوى لا جدال فيه ولا نقاش حوله. ولقد حاولت نظم كثيرة تحسين صورتها وتجميل وضعها ولكنها أخفقت دائمًا بسبب غياب الشفافية وانعدام المصداقية وفقًا لذلك، حتى إن نكساتنا الكبرى وهزائمنا السياسية بل والحضارية قد ارتبطت فى مجملها بمستوى الشفافية وقضية التطور الطبيعى للنظم السوية، والأمر يدعونا الآن إلى تلمس الخطوات المؤدية إلى المسار الصحيح وتحقيق الإصلاح المنشود، خصوصًا وأننا أصبحنا نتميز بالعجز أحيانًا عن إدارة أزماتنا وبالجهل غالبًا بحقيقة ما يحيط بنا حتى توالت علينا الإحباطات واستبدت بنا المخاوف وسيطرت علينا كل مظاهر الجمود والقلق فى آن واحد، وقد يكون من المستحسن أن نفصل ما أجملناه فى النقاط التالية:

أولاً: إننا نعيش فى مجتمع عالمى تسود فيه وتسيطر عليه القيم الغربية فى كثير من نواحى الحياة، حيث يمثل الصدق مع النفس ومع الآخرين حجر الزاوية عند تقييم القيادات والنظم على حد سواء، ويكفى هنا أن نتذكر أن «ريتشارد نيكسون» – بتاريخه الطويل وخبرته الواسعة خصوصًا فى الشئون الدولية – قد فقد منصبه الرفيع وخرج من «البيت الأبيض» بسبب جريمة التنصت الحزبى المعروفة باسم «ووترجيت»، بل إننى ما زلت أتذكر فى مستهل حياتى الدبلوماسية فى «لندن»

أن زعيم «حزب الأحرار» فى مطلع السبعينيات من القرن الماضى وهو السيد «جيرمى ثورب» قد عزلته أغلبية حزبه لا لأنه كان شاذًا جنسيًا ولكن لأنه أنكر علاقته بشاب مثله، فلم يعاقبه المجتمع البريطانى لشذوذه ولكن عاقبه لكذبه.

ثانيًا: إننى ما زلت أتأمل ما يحدث عندما يحاول أحد المعارف توسيطى للحصول على تأشيرة دخول لإحدى الدول الغربية، فإذا بى أكتشف أن الأمر يكون ممكنًا بعد الرفض الذى يحدث إلا فى حالة واحدة يبدو التراجع فيها مستحيلًا، وهى حالة الكذب فى البيانات وإعطاء معلومات غير صحيحة، حيث يكون الجزاء قاسيًا والعقاب رادعًا لذلك فإننى ممن يعتقدون أن أقصى ضرر ينجم عن الصدق أخف مئات المرات من أدنى ضرر ينتج عن الكذب.

ثالثًا: إن حالة الغموض السياسى والضباب المعلوماتى هى حالة متكررة فى عالمنا العربى، حيث نرى الدخان ولا نعرف مصدر النار ونشتم رائحة الحريق دون أن نبحث عن مصدر اللهب، إنها ثقافة «الاتكالية» والاستسلام للأكاذيب وإقصاء الحقائق، وكم من الجرائم اختفى فاعلوها وكم من المواقف تاه صانعوها وما أكثر عمليات التزييف فى تاريخنا المعاصر، حيث تلونت المواقف بصورة واضحة وفقًا للمشارب والأهواء بل والمصالح قبل كل شىء.. لهذا فقد آن الأوان لكى تكون الأمة العربية صادقة مع نفسها متوازنة بين آلامها وأحلامها قادرة على العطاء والتجدد، وهو أمر أصبحنا نفتقده بشكل ملحوظ نتيجة انسياقنا وراء أوهام الغموض الفكرى وسراديب التضليل السياسى.

رابعًا: إن العمل المخلص هو عمل جاد يحتاج إلى ضمير يقظ ووجدان متفتح ولا يحتمل المناورة، أما حالة الازدواج التى نعيشها بحيث نقول ما لا نفعل ونفعل ما لا نقول، فإنها قد أدت بنا إلى حالة من حالات التردى التى يجب أن نراجع أنفسنا بشأنها حتى نعيد النظر بعقلانية وشفافية فى كل ما نجم عنها وانطلق منها، خصوصًا وأن الأمم تراجع مسيرتها وتعدل طريقها عند اللزوم، إذ لا يوجد نمط واحد للتطور أو فكر ثابت للارتقاء.

خامسًا: إننا قد شهدنا فى تاريخنا الحديث عددًا من الأكاذيب الكبرى التى تعتمد على التهويل أو التهوين وكلاهما عارض مرضى لا يجب الاستسلام له أو المضى

وراءه. فالوطن السوى هو الذى ينظر إلى الأمور بمنظار واقعى ومدروس، وهو ذلك الذى يتمسك بالثوابت ولا يفرط فى الحقوق، ولكنه أيضًا لا يرفع الشعارات الزائفة ولا يردد الأكاذيب المضللة، ونحن أمة تدعو دياناتها إلى الصدق مع الآخر والالتزام بالعقود والمواثيق واحترام حرية الغير والتوقف عن الأحلام الواسعة والأوهام المريضة، لذلك فإنه يتعين علينا أن نرى المستقبل من منظور سليم لا يخص فئة بعينها ولكنه ينصرف إلى تداول الحقائق الموثقة حتى يكون الولاء مطلقًا لمن يستحقه.

.. إن الذى دفعنى إلى استعراض النقاط السابقة واختيارى هذا الموضوع للكتابة فيه هو ما نشعر به جميعًا من ازدواجية فى حياتنا الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية، فعلى المستوى الفكرى نتبنى من الأطروحات ما نردده ولا نمارسه، وعلى المستوى السياسى نرفع شعارات غير واقعية لا تعبر عن ما يمكن تحقيقه، وعلى المستوى الثقافى تختلط لدينا الهويات وتمتزج الثقافات على نحو يطغى أحيانًا على الشخصية القومية ونقائها المطلوب، أما الجانب الاقتصادى فحدث عنه ولا حرج، إذ يكفى أن نتذكر هنا أن ما يقرب من ثلاثين إلى أربعين فى المائة من حجم الاقتصاد المصرى فى أكبر دولة عربية – يقع فى إطار الاقتصاديات غير المنظورة أو التى لم يتم تسجيلها، وهى تلك التى نطلق عليها اقتصاديات «بئر السلم»، لذلك تواجه مصر نظامًا ضرائبيًا وجمركيًا يتميز بالتعقيد والتداخل..

من هنا فإن الحديث عن الشفافية المفقودة يبدو أمرًا أساسيًا فى نطاق النظم المنشودة، ولقد أصبح واضحًا أن انعدام الشفافية أمر يؤدى بالضرورة إلى انعدام المصداقية، كذلك فإن إخفاء المعلومات وتأجيل الأخبار وحجب الحقائق كلها أمور تؤدى إلى انتشار الشائعات واختلاف التفاسير وتباين التأويلات فى ظل مناخ ضبابى يقيد الحريات ويدعو إلى حالة من الجمود والقلق، بينما تكون الأخبار الصحيحة والمعلومات الدقيقة دعامتين للإعلام الأمين الذى يصل إلى رجل الشارع بكل وضوح وشفافية؛ فيؤدى إلى ارتياح عام تنتعش فيه الحريات وتزدهر معه الديمقراطية وتحمل كل الأشياء مسمياتها الحقيقية دون مواربة أو إخفاء، وما زلنا نذكر أننا – نحن العرب – قد ظللنا نسمى الدولة العبرية باسم «إسرائيل المزعومة» لعشرات السنين، بينما هى تمارس كل الانتهاكات المتكررة

والسياسات العدوانية والجرائم اليومية، كذلك لا يزال فى ضميرنا شبح لا نعترف بوجوده وهو ما يحدث عند الحديث عن جماعة «الإخوان المسلمين» المنحلة، والتى نعلن فى كل مناسبة أنها جماعة غير شرعية، بينما هى تدخل تحت المسمى الذى تريد لكى تكون جزءًا من واقع سياسى لا يمكن إخفاؤه ولا سبيل لإنكاره.

وإذا تذكرنا الظروف والملابسات التى أحاطت بنكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م فسوف ندرك دون عناء أن انعدام الشفافية يقف وراء الأسباب الأساسية للهزيمة لأننا غرقنا فى الأحلام ثم جرفتنا الأوهام، فكانت النتائج التى ما زالت آثارها باقية على الأرض العربية حتى اليوم.. وإذا راجعنا ما أحاط بالحرب الأخيرة فى العراق من بداية الغزو – والفترة التى سبقته أيضًا – فسوف ندرك أن غياب الشفافية وانعدام الحقيقة سواء فيما يتصل بوجود أسلحة الدمار الشامل فى العراق أو السعى نحو تطبيق الديمقراطية فى ذلك القطر الحيوى من المنطقة العربية، هى كلها نتيجة لضعف المصداقية وتطويع الحقائق من أجل خدمة أهداف معينة، ولماذا نذهب بعيدًا؟ إن تاريخ القضية الفلسطينية يؤكد هو الآخر أن الفرص الضائعة ارتبطت دائمًا بتراجع الشفافية وإحلال الشعارات العاطفية والعبارات المطاطة بديلاً للفكر الواقعى والنظرة الموضوعية، فما أكثر ما بالغنا فى قوة الطرف الآخر والإقلال من شأننا لخدمة أهداف معينة، كذلك وقعنا فريسة التعميم عند مناقشة مشكلاتنا أو التعرض للمسائل التى ترتبط بقرارات مصيرية تمس مستقبل أجيالنا القادمة.. ولعلى أعطى هنا مثالاً من الحالة المصرية مرة أخرى «فالشأن القبطى» كان دائمًا أمرًا تعوزه الشفافية، حيث لا يجرى الحديث عن الوحدة الوطنية المصرية إلا فى ظل شعارات عامة وأفكار مبهمة، ولكن عندما تم فتح الملف منذ سنوات بشكل علنى وفى وضوح كامل وشفافية معقولة، فإن الأمر تحول من شأن طائفى إلى شأن وطنى عام، وأصبحنا نقترب من الحل الذى يرضى كل الأطراف لأن المعلومات توافرت والحقائق تقدمت والمصداقية ظهرت.

إن خلاصة ما أريد أن أصل إليه هو أن أقول إن النضوج السياسى والتميز الفكرى والتأثير الحضارى، تبدو كلها عوامل أساسية فى تشكيل وجدان الأمم وضمائر الشعوب، وهو أمر لا يتحقق إلا بالوقوف على أرض صلبة أعمدتها الصدق والموضوعية والتجرد، مع الاستناد الكامل إلى الحقائق وحدها طلبًا للشفافية المطلوبة دعمًا للحياة المنشودة.